الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع: ...../2021

فرع: العلوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

التمويل البنكي لعجز الموازنة العامة للجزائر
دراسة تحليلية للفترة الممتدة ما بين 2000-2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
منال بومعاد

تحت إشراف:
د/ حمزة رملي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مصباح حراق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
عمار قرفي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
حمزة رملي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفــان

قال تعالى : "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

أشكر الله العلي القدير الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعانني على إتمام هذا العمل، وما توفيقي إلا بالله العظيم.

أتقدم بالشكر والامتنان للدكتور حمزة رملي على قبوله الإشراف على هذه الرسالة والذي لم يذخر وسعا في تقديم النصيحة والتوجيه طيلة إجراء هذه الدراسة من خلال إرشادته القيمة وتوجهيه في كل خطوات البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة مشكورين على توجيهاتهم ونصائحهم والذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة وبذل الجهد والوقت في التدقيق وإثراء هذا البحث شكلا ومضمونا.

إهـــــــــداء

إلى روح أبي الزكية الطاهرة الذي كان أطيب وأحن قلب

كان حكمتي وقلمي، أدبي وعلمي، سندي وملاذي بعد الله عز

وجل

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها

إلى من سهرت الليالي تنير دربي

إلى من شاركتني أفراحي وأحزاني

أجمل ابتسامة في حياتي، أروع إمرأة في الوجود أمي الغالية

إلى كل طالب علم

ملخص :

نحاول من خلال هذه الدراسة البحث في تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة التمويلات البنكية كآلية من آليات تمويل الموازنة العامة في نفس الفترة.

اعتمدنا في هذه الدّراسة على تحليل إحصائيات التمويلات البنكية ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة، وذلك باستخدام المنحنيات البيانية والدوائر النسبية ومعامل الارتباط، وقد توصلنا إلى أن عجز الموازنة العامة في الجزائر رغم تفاقمه لا يزال عجزا حسابياً وليس هيكليا، كما خلصنا إلى أنّ التمويلات البنكية ساهمت في تمويل عجز الموازنة العامة بشكل متواضع بالمقارنة مع التمويلات غير بنكية.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، العجز، التمويل البنكي، الجزائر.

Abstract:

we try to research through this study the development of the balance of public budget in Algeria between 2000/2019.In addition,to knowing the extent of help by the bank finances contributed as one of the mechanisms for financing the public budget in the same period.In this study, we relied on analyzing the statistics of bank finances and the balance of the public budget during the studied period.

In this study, we relied on analyzing the statistics of bank finances and the balance of the public budget during the studied period, using graphical curves, relative circles, and correlation coefficient. We have concluded that the public budget deficit in Algeria, although its aggravation, is still an arithmetic and not a structural deficit.

We also found that bank financing contributed to the deficit in financing the general budget in a modest manner compared to non-bank financing.

Key words: Public budget, disability, bank financing, Algeria.

فهرس المحتويات

عنوان	الصفحة
بسملة	II
الشكر	III
الاهداء	IV
الملخص	V
الفهرس	VI
قائمة الأشكال	X
قائمة الجداول	XI
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	18
I-1- مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي	19
I-1-1- مفهوم التمويل	19
I-1-2-أشكال التمويل	20
I-1-3- ماهية التمويل البنكي	25
I-2- الموازنة العامة للدولة وآلية تمويل عجزها	29
I-2-1- ماهية الموازنة العامة	29
I-2-2-عناصر الموازنة العامة	32
I-2-3- الموازنة العامة في الجزائر	48
I-2-4- عجز الموازنة العامة	53
I-3- الدراسات السابقة	60
I-3-1-عرض دراسات السابقة	60
I-3-2- محل الدراسة من الدراسات السابقة	63
خلاصة الفصل	65

الفصل الثاني : الدراسة التحليلية	
تمهيد	66
II-1- الإطار المنهجي للدراسة	67
II-1-1- عينة الدراسة	67
II-1-2- نموذج الدراسة	67
II-1-3- أدوات الدراسة	68
II-1-4- المعالجات الاحصائية المعتمدة	68
II-2- تحليل بيانات الدراسة	68
II-2-1- تحليل بيانات الموازنة العامة	69
II-2-2- تحليل بيانات التمويل البنكي	72
II-2-3- تحليل بيانات التمويل البنكي لعجز الموازنة العامة	74
II-3-مناقشة النتائج وإختبار الفرضيات	78
II-3-1- مناقشة النتائج	78
II-3-2- إختبار الفرضيات	81
خلاصة الفصل	83
الخاتمة	85
قائمة المراجع	88
الملاحق	92

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التمويل المباشر في النظام المالي	21
02	التمويل غير المباشر	22
03	تمويل الإقتصاد عبر قناتي التمويل المباشر التمويل غير مباشر	23
04	التمويل في نظام الإقتصاديات الإستدانـة	24
05	تقسيمات الإيرادات العامة	45
06	ميزانية الدولة الجزائرية لسنة 2019	49
07	العجز الموازاناتي للجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000-2019	71
08	التمويلات البنكية في الفترة الممتدة ما بين 2000- 2019.	74
09	عجز الموازنة العامة ومنحى طرق تمويله "التمويلات البنكية وغير البنكية" في الفترة الممتدة ما بين 2000- 2019.	75
10	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019	77
11	نسبة التمويلات البنكية وغير بنكية لعجز الموازنة العامة للجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000 – 2019	77

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين التمويل عن طريق البنوك (إقتصاديات الإستدانة) والبورصة (إقتصاديات الأسواق المالية)	25
02	يمثل مقارنة بين مصطلحي الميزانية العامة للدولة والموازنة العامة للدولة	32
03	تصنيفات الإيرادات العامة	46
04	تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة ما بين 2000-2019	69
05	التمويلات البنكية ومعدل نموها في الفترة الممتدة ما بين 2000- 2019	72
06	رصيد الموازنة العامة في الجزائر وطرق تمويله الفترة الممتدة ما بين 2000-2019	74

مقـــدمـــة

تعد مشكلة العجز الموازني للدولة من أهم المشاكل الإقتصادية التي طرأت على الدول المعاصرة، حيث أنها أصبحت السمة المميزة لجل الدول، سواءا كانت دول متقدمة أو نامية، وهذا راجع إلى تزايد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية الذي أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة والأعباء المالية المترتبة على الحكومة مقارنة بحجم إيرادتها، إضافة إلى إرتباط هذا العجز في الدول النفطية بشكل عام بكمية منتوج النفط وأسعاره العالمية، هذا أدى إلى ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة ومكملـة.

وقد نتج عن عجز الموازنة تأثيرات على مجمل المتغيرات الإقتصادية الكلية للدول، وعليه وجب التصدي لهذا المشكل ومحاولة إيجاد كيفية للتعامل معه، وقد وضع عجز الموازنة إقتصاديات الدول أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله، أهمها الضرائب بأنواعها، وطرح البنك المركزي لتسبيقات الحكومة في مقابل الإصدار النقدي، أو عن طريق الإستدانة من الجهاز المصرفي المحلي ذي الفوائد النقدية والذي يتمثل في التمويل البنكي، هذا الأخير؛ يعتبر من أحسن آليات معالجة عجز الموازنة العامة، غير أنه توجد صعوبة في استعماله في الدول النامية ضئيلة الموارد، فتلتجأ إلى الإستدانة من المؤسسات المالية الدوليـة.

والجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير في إيراداتها على المحروقات، وهذا ما أدى إلى ارتباط إستقرارها الإقتصادي بشكل عام وإستقرار ميزانياتها العامة بشكل خاص بالتقلبات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وفي ظل تراجع هذه الإيرادات وبالأخص في السنوات الأخيرة– تلجأ الحكومة إلى وسائل وطرق أخرى لتمويل موازنتها العامة وتغطية نفقاتها، ومن هذه الوسائل التمويلات البنكية، حيث يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد إستدانة فيه نظام مالي سيطر عليه أساسا التمويل غير المباشر من خلال التمويل بالقروض، حيث أسند للنظام البنكي المسؤولية الأولى للتمويل، أين تلعب البنوك الدور الرئيسي في تمويل النشاطات الإقتصادية المختلفة في ظل انخفاض أسعار النفط، وقد اعتمدت الجزائر أيضا على التمويل بالعجز من أجل دفع عجلتها التنموية.

اشكالية الدراسـة:

تهتم الدولة الجزائرية كأي دولة كانت بتحقيق توازن في ميزانياتها العامة بين إيرادتها ونفقاتها، بل تهدف إلى تحقيق الفائض إلا أنها تعاني دائما من عجز في ميزانياتها مما يتطلب منها البحث الدائم في الحصول على تغطية هذا العجز وتمويله، وتستخدم آليات متنوعة في ذلك وتلجأ إلى أطراف أخرى منها البنوك وعلى هذا الأساس تطرح لنا الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى مساهمة التمويلات البنكية في تقليص عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000 – 2019؟**

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مسار وحجم التمويلات البنكية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000– 2019 ؟
- ما هو مسار عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بي 2000 – 2019 ؟
- هل تعتبر نسبة مساهمة البنوك في تمويل الموازنة العامة للجزائر أكبر نسبة من حيث التمويلات مقارنة بطرق التمويل الأخرى ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإيجاد الإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- التمويل البنكي للموازنة العامة الجزائرية في تزايد مستمر في الفترة الممتدة ما بين 2000–2019.
- عجز الموازنة الجزائري في تفاقم مستمر على مدار أغلب فترات الدراسة.
- تساهم البنوك بشكل أكبر في تمويل الموازنة العامة الجزائرية مقارنة بالتمويلات الأخرى في الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2019.

أهداف الدّراسة:

نهدف من خلال هته الدّراسة إلى:

- معرفة تطور حجم التمويلات البنكية وأنواعها ودورها في الإقتصاد الجزائري.
- تبيان ماهية الموازنة العامة للدولة وبالأخص في الجزائر، ونتائج ميزانياتها بين التوازن والفائض والعجز.
- تحديد آليات تمويل العجز الموازاني وبالأخص في الجزائر.
- معرفة نسبة مساهمة البنوك في تمويل عجز الموازنة العامة مقارنة بالتمويلات الأخرى.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى في إعتماد الجزائر على موارد البترول في تمويل ميزانياتها وبإعتبار أن هذه الموارد تخضع للسوق العالمي بي ارتفاع وانخفاض وعدم القدرة على التحكم في أسعارها مما قد يؤدي إلى غموض في التقدير الحقيقي لإيرادات الدولة فعدم التوسع والتنوع في المصادر الإيرادية نتج عنه إختلال في ميزانياتها ويتطلب هذا الأمر ترشدي إنفاقها العام والبحث الدائم عن سبل تمويله، فدراسة البنوك كمصدر للتمويل يعتبر من أهم الدراسات التي يجب التركيز عليها في

وقتنا الحاضر خاصة بإتساع البنوك إلى خارج رقعتها الجغرافية في الدول المتقدمة وتعاظم دورها في المساهمة بالنهوض بالقطاعات المختلفة في أي دولة كانت.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين أساسين بغية الإجابة على التساؤلات المطروح واختبار الفرضيات الموضوعة لها وهما:

- المنهج الوصفي: استخدمنا هذا المنهج لوصف مختلف متغيرات الدراسة ابتداءا من البنوك وتمويلاتها المختلفة وصولا إلى مساهمتها في معالجة العجز الموازاني للدولة، وكذا وصف ظاهرة العجز الميزاناتي في الجزائر وكيفية معالجتها.

المنهج التحليلي: اعتمدنا على أدوات احصائية في دراسة جدول وضعية عمليات الخزينة العمومية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000 –2019 وتحليل النتائج المتوصل إليها للحصول على الإجابات المطلوبة في هذه الدراسة.

دوافع اختيار الموضوع:

ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هما دافعين أساسين يتمثلان في:

–**دافع شخصي أو ذاتي:** حب البحث والإطلاع على الجانب الإقتصادي للدولة وخاصة في ما يتعلق بميزانياتها أي من أين تحضر إيراداتها وفيما تنفقها.

وهذا لإرتباطي من الناحية العملية بها، إضافة أن تخصصي في الإقتصاد والبنوك والنقود، ورغبتي في البحث عن المواضيع المتعلقة بالبنوك منها تمويلها للميزانيات العامة للدولة.

–**دافع موضوعي:** إن تحقيق الفوائض في الميزانيات العامة يعتبر من أهداف أي دولة كانت لماله من آثار إيجابية على الإقتصاد والمجتمع خاصة في عصرنا الذي يتميز بالأزمات الإقتصادية والإجتماعية نتيجة عدم توفر هذه الفوائض في الميزانية، ولهذا فتحقيق العجز سيؤدي إلى آثار وسلبية على أفراد المجتمع والدولة ككل خاصة استقلاليتها وبالتالي وجب دراسة موضوع عجز الموازنات العامة ومعرفة كيفية تمويلها، أضف إلى ذلك نقص المراجع التي تتعلق بالتمويل البنكي لعجز الموازنة العامة بشكل خاص.

حدود الدراسة:

هذه الدراسة حدود مكانية وحدود زمانية تتمثل في:

–**الحدود المكانية:** تم حصر هذه الدراسة على مستوى دولة الجزائر بالإعتماد على المراجع والمصادر من المكتبات الجزائرية والموقع الالكتروني لوزارة المالية.

– **الحدود الزمانية:** لقد قمنا بهذه الدراسة لمدة ستة أشهر ابتداء من شهر جانفي إلى غاية بداية شهر جوان 2021.

تمت دراسة معالجة التمويلات البنكية للعجز الموازاني في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019.

صعوبات الدراسـة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة هي:

- ضيق الوقت
- نذرة المراجع والمصادر خاصة التي تعني بالجزائر، وكذا أحيانا الغموض في الاحصائيات وعدم وجود الإجابة الوافية حولها.
- الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد بسبب وباء كورونا المستجد، أدت إلى صعوبة العمل.

هيكل الدراسـة:

لقد قسمت الدراسة إلى فصلين متكاملين وخاتمة والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة على الاشكالية والتساؤلات المطروحة ومناقشة النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث حيث اهتم الفصل الأول بالإطار النظري للدراسة الذي قسم إلى محورين أولهما المصطلحات الأساسية للدراسة والتي تناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنميات البنكية والموازنة العامة وعجزها وآلية تمويله، أما المحور الثاني فقد تطرقنا فيه للدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة مع بيان محل دراستنا ضمنها.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التحليلية والذي قسم إلى ثلاث محاور أولهم تطرقنا فيه إلى الإطار المنهجي من خلال التطرق إلى عينة وأدوات الدراسة إضافة إلى المعالجة الاحصائية، أما المحور الثاني تمثل في القيام بدراسة تحليلية لبيانات الدراسة، وأخيرا قمنا بمناقشة النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات المنطلق منها في الدراسة والشكل الموالي يوضح ذلك:

هيكل الدراسة

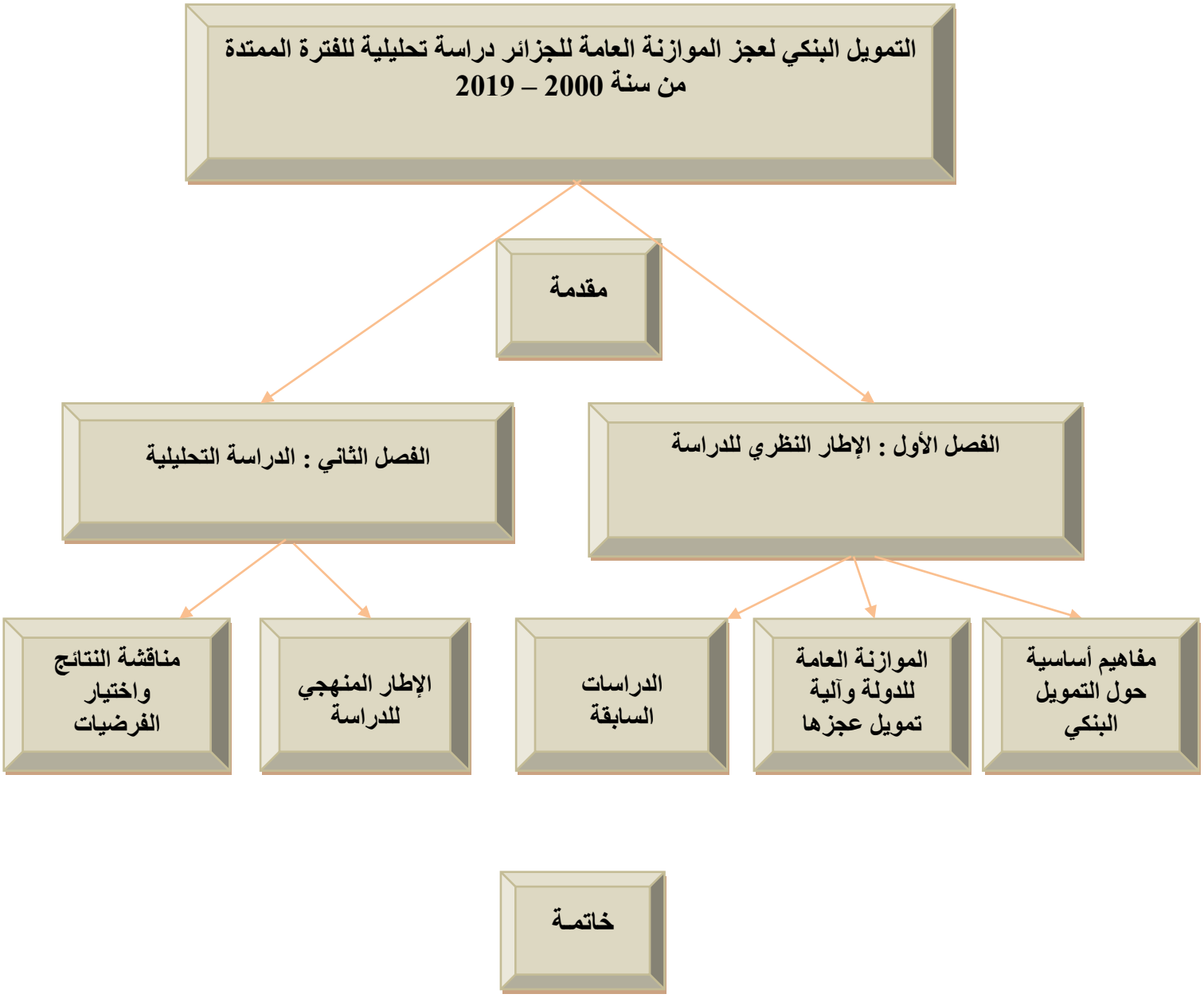

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيـد:

تعتبر الموازنة العامة للدولة الوسيلة الأساسية التي تحدد أهداف الدولة وبرامجها وكيفية استغلال مواردها، فبدون الموازنة الموازنة العامة يصعب على الحكومة تسيير مصالحها ومصالح هيئاتها.

إذا الموازنة العامة أداة ن أدوات السياسة المالية للدولة تستعملها لتحقيق أهدافها مهما كان نوع هذه الأهداف، وترتكز الموازنة العامة على ركيزتين هما: الإيرادات العامة والنفقات العامة، وقد تعاني الدول من قصور إيراداتها العامة عن إلتزاماتها التنموية، وتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع ذات العائد طويل الأجل أن نفقاتها العامة أكبر من إيرادتها العامة، هنا نلجأ لعدة وسائل لتمويل عجزها ومن بين أهم هذه الوسائل التمويلات البنكية التي تكون على شكل قروض عامة للدولة وهذا لما لها دور وفعالية في تمويل المشاريع التنموية للدولة ويسد عجز الموازنة العامة.

ومن هذا المنطلق سنقوم بعرض مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بـ:

- التمويل البنكي
- الموازنة العامة وعجزها
- آليات معالجة هذا العجز والذي يعتبر التمويل البنكي عنصر أساسي فيها

I-1- مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي:

يتمثل التمويل والتمويل البنكي فيما يلي:

I-1-1- مفهوم التمويل:

إن تمويل النشاط الإقتصادي يعتمد على مدى مناسبة وكفاءة وتوزيع وتخصيص الموارد المالية في الإقتصاد وهذا ما يتطلب وجود المؤسسات المالية والأسواق المالية الكفأة بالإضافة إلى الشروط الموضوعية والمؤساسية التي تمكن مجموع وحدات النظام المالي من أداء وظائفها على أحسن حال.

ورغم كون هذه الأخيرة تشترك في هدفها المتمثل في ضمان تمويل الأنشطة الإقتصادية فإنها تختلف في طريقة تحقيق هذا الهدف ومنه ستختلف النتائج المترتبة على ذلك.

وتدفق الأموال يأخذ حسب المفهوم الذي طرحه الإقتصاديان J.Gurley E. Show 1960 شكلين معينين هما التمويل المباشر والتمويل غير مباشر، وهذ ما يترتب عليه ظهور نمط تمويلي يتجه إلى البنوك أو يتجه نحو الأسواق المالية وفقا ما يعرف بإقتصاديات الإستدانة أو المديونية وإقتصاديات الأسواق المالية.

لم يكن مفهوم التمويل منتشر في النظم الإقتصادية القديمة حيث كان إشباع الحاجات يكون بشكل مباشر، وبعد تطور الحياة الإقتصادية وتكامل عوامل الإنتاج ظهرت الحاجة لتمويل النشاط الإقتصادي من خلال توفير رؤوس الأموال في عهد الكنيسة كان يتم التمويل من خلالها عن طريق تقديمها للأموال للملوك مقابل رهنهم لمجوهراتهم لهما، ومع ظهور نظام الدول أصبحت الدول تلتجأ للإقتراض من البنوك وكان أول بنك قام بعملية التمويل هو بنك Medces الإيطالي في بداية القرن 15م، ومع ظهو الثورة الصناعية وازدياد الحاجة لرؤوس الأموال تطور دور البنوك والمؤسسات المالية في عملية تمويل الإقتصاد ومع مرور الزمن ازدادت مساحة التمويل ودوره حتى وصل إلى ما عليه في وقتنا الحالي حيث شهدت المصارف والمؤسسات المالية تطورات واضحة في أعمالها التمويلية وتمويل النشاط الإقتصادي.

يعرف التمويل على أنه: مختلف الاجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو المنشأة الأعمال أو الدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواءا كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية، وهناك من يعرف التمويل أيضا على أنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسال الدفع[1].

ومنه نستنتج أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع الإنتاجية وغير الإنتاجية والإستثمارية أو تكوين رؤوس أموال جديدة لاستعمالها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد انتاج السلع والخدمات.

[1]- مايح شبيب الشمري، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، 2015، ص 19.

I-1-2-أشكال التمويل:

ويمكن أن يأخذ التمويل عدة أشكال تميز حسب تصنيفها إلى: التمويل المباشر والتمويل الغير مباشر، التمويل المحلي والتمويل الأجنبي.

أ- التمويل المباشر والتمويل الغير مباشر:

التمويل المباشر:

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي ويتخذ صور مختلفة كما يختلف باختلاف المقترضين "مؤسسات، أفراد ، هيئات حكومية"

المؤسسات: يمكن أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مؤسسات أخرى أو عملائها أو مورديها، ويمكن أيضا أن تتحصل على الأموال من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم بنشاط المؤسسة أو بالنشاط الإقتصادي ويكون التوظيف للأموال على شكل:

- إصدار أسهم للاكتتاب العام والخاص.
- إصدار سندات.
- الإئتمان التجاري.
- التمويل الذاتي.
- التسهيلات بالإعتماد.

الحكومـة: تلجأ الحكومة إلى تمويل مباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد والمؤسسات قروض متعددة الأشكال ذات مدة زمنية معينة وأسعار فائدة متباينة ومن أهمها أذونات الخزينة.

الأفراد أو العائلات: تبعا لهذه الطريقة تحصل العائلات والأفراد على الأموال اللازمة لتمويل إحتياجاتها الإستهلاكية أو الإستثمارية دون اللجوء إلى الوساطة المالية وتتعدد صور هذا التمويل فنجد قروض مباشرة بين العائلات في حد ذاتها أو العائلات أو المؤسسات مثل: إستعمال أوراق تجارية وغيرها تثبت حق الدائنية.

يمثل هذا الأسلوب القناة التي يتم من خلالها تلبية احتياجات وحدات العجز بشكل مباشر (من دون تدخل وسيط) من قبل وحدات الفائض من خلال إصدار وحدات العجز أوراق مالية تعرف بالأوراق الأولية يتم تحصيلها مباشرة من قبل وحدات الفائض.

✓ وللتمويل المباشر عن طريق الأسواق المالية عدة خصائص منها القدرة على تخصيص موارد مالية كبيرة لصالح الحكومات والمؤسسات والمستثمرين، وكذا تدفقا هاما للمعلومات المتصلة بهذه الأموال والمراكز المالية لمختلف أطراف العملية إضافة إلى انخفاض التكاليف وسرعة التنفيذ الملازمة لإتمام الصفقة.

✓ ومن الصعوبات التي يواجهها هذا النوع من التمويل:

صعوبة تعارف طرفي العلاقة من حيث الزمان والمكان، إضافة إلى صعوبة معرفة أصحاب العجز وأصحاب الفوائض.

صعوبة توافق الرغبات بين الأفراد خاصة من حيث المبالغ المالية حيث يمكن أن يكون مبلغ العجز لا يتوافق مع مبلغ الفائض.

عدم القدرة على تقدير الأخطار الممكن التعرض لها بالنسبة للمقرض كعدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته.

لا يمكن لأصحاب الفائض المالي استرجاع أموالهم لأن التمويل المباشر يتميز بتجميد الأموال إلى غاية تاريخ التسديد.

شكل رقم (01): التمويل المباشر في النظام المالي

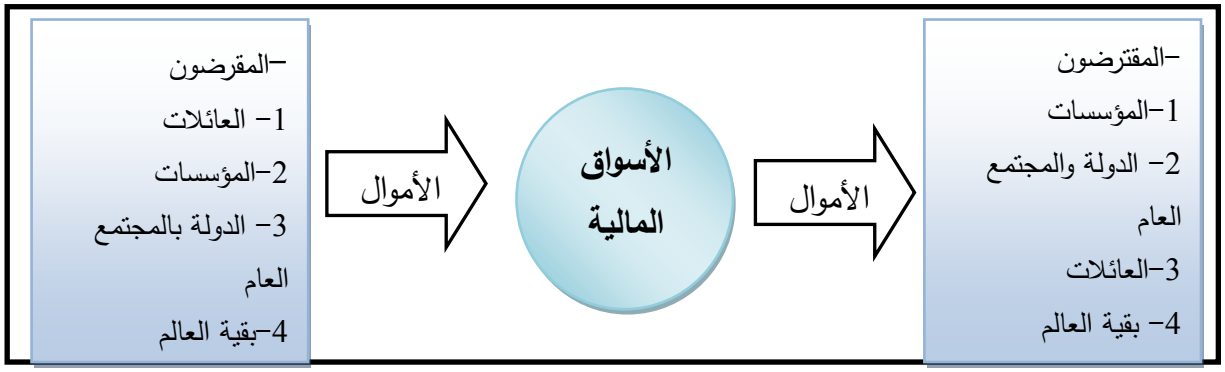

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: عطاء الله بن طيرش، كاكي عبد الكريم، أثر التمويل الدولي على إقتصاديات النامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المالي و إشكاليات تمويل الإقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04-2019/02/05، ص4.

التمويل غير مباشر:

في هذا النوع من التمويل يتم إنتقال الأموال من خلال وسطاء ماليين (بنكيين أو غير بنكيين) يتدخلون في علمية التمويل بالطريقة التي يتم فيها الفصل تماما بين وحدات الفائض ووحدات العجز، حيث يتم فيها الفصل تماما بين وحدات الفائض ووحدات العجز، حيث يرتكز مفهوم التمويل غير مباشر على الوساطة المالية والتي كان (curley – show) أو من أعطى تعريفا لها على أنها عملية شراء أصول مالية أولية من المقترضين النهائين مقابل إصدار أموال مالية ثانوية لصالح المقرضين (المدخرين)[1].

في هذا الاسلوب من التمويل تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتقديم التمويل اللازم لوحدات العجز مقابل حصرها على الأصول المالية الأولية (المباشرة) التي تصدرها هذه الوحدات بعد ذلك تقوم بإصدار أصول مالية جديدة خاصة بها تسمى الأصول المالية غير مباشرة أو الأصول الثانوية

[1]- محمود محمد الداغر، أسواق المالية : مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 40.

بمواصفات مختلفة يتم تحديدها تبعا لرغبات وحدات الفائض التي تقوم بشراء هذه الأصول أن يشترط تساوي مبلغ العمليتين أو حزامتهما، وسمي هذا النوع من التمويل بالتمويل المباشر لأن الأصول المالية التي تحصل عليها وحدات الفائض تمثل التزاما على المؤسسات الوسيطة التي أصدرتها ولا تمثل التزاما على وحدات العجز.

- تعتبر الأصول المالية غير المباشرة المطروحة من قبل المؤسسات المالية الوسيطة أدوات تمويل منتشرة بصفة كبيرة مثل: الصكوك، حسابات الادخار، شهادات الإيداع لأجل ... الخ.

تتميز بقابليتها للتداول والسيولة المرتفعة، وهذا ما يجعلها أكثر مرونة بالإضافة إلى قلة مخاطرها مقارنة بالأصول المالية المباشرة بالنسبة لأصحاب الفوائض.

- يتميز التمويل المباشر بالمقدرة الكبيرة للوسطاء الماليين في تعبئة المدخرات الصغيرة وتسويق الأصول المالية المباشرة لأصحاب العجز ،إضافة إلى انخفاض التكلفة، وتوفر المرونة وإجتناب مخاطر الأصول المالية من خلال التسيير والتداول.

إن عمل المؤسسات المالية تجاوز المفهوم التقليدي للوساطة المالية إلى تحويل المخاطر ومعدلات السيولة والآجال والعائد وهذا ما يعكسه تحويل خصائص الأصول المالية غير مباشرة التي تطرحها هذه المؤسسات لقاء ما تحصل عليه من أصول مالية مباشرة .

يمكن التمييز بين نوعين من الوساطة المالية:

✓ **وساطة مالية ميزانية:** تختص بالوسطاء الماليين البنكيين وغير البنكيين، ويظهر أثر العملية على ميزانية الوسيط المالي في جانبي الأصول والخصوم.

✓ **وساطة مالية سوقية:** هنا يكون الوسيط مجرد وسيلة لتمرير الأصل المالي دون تغيير لخصائصها، وتتم أساسا من خلال وسطاء السوق المالية كما قد تتدخل فيها أحيانا مؤسسات الوساطة المالية.

وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشر الأخرى تكون على شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عملية الاستراد والتصدير مثل الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي ... الخ.

شكل رقم (02): التمويل غير المباشر

المصدر: مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 23.

ويتم تمويل الإقتصاد عبر قناتي التمويل المباشر وغير المباشر وفق الشكل الآتي:

شكل رقم (03): تمويل الإقتصاد عبر قناتي التمويل المباشر التمويل غير مباشر

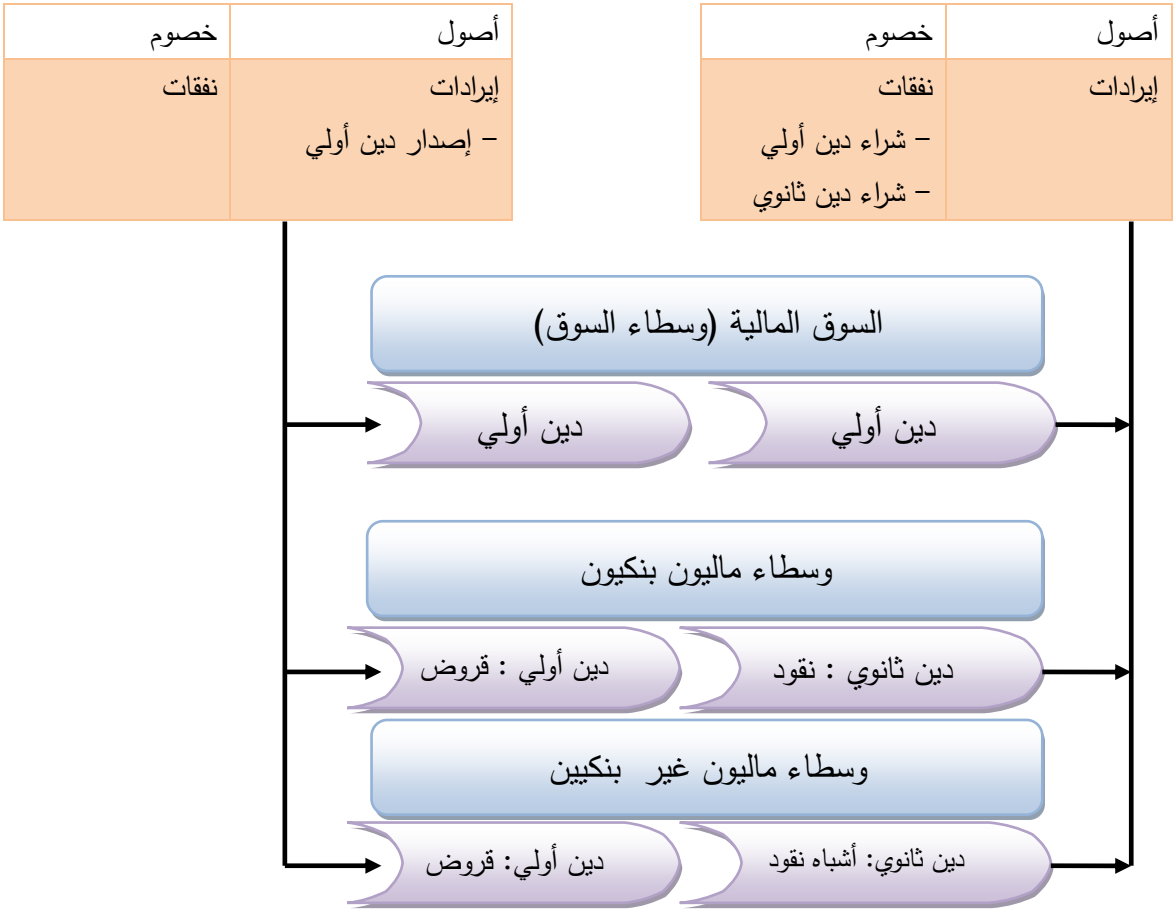

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

–عطاء الله بن طيرش، كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص4.

– مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 24.

ب– التمويل المحلي والتمويل الدولي:

التمويل المحلي: يعتمد التمويل المحلي على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية "قروض بمختلف أنواعها أوراق مالية وتجارية " وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الإقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

التمويل الدولي: ويعتمد على الأسواق المالية الدولية أو الإقليمية والهيئات المالية الدولية أو الاقليمية مثل البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تكون بشكل إعانات وإستثمارات.

هناك أنظمة مالية مرتكزة على المصارف وتعرف بإقتصاديات المديونية أو الإستدانة وأخرى تعتمد بشكل أساسي على الأسواق المالية وتعرف بإقتصاديات الأسواق المالية، حيث يمثل التمويل المباشر وغير مباشر آليتين متكاملتين ينتقل عبرهما الأموال غير أنه قد يطغى أحد الأسلوبين على أسلوب آخر.

تعتمد الجزائر في إقتصادها على التمويل غير المباشر بإعتباره من إقتصاديات الإستدانة والشكل أدناه يبين هيكلة التمويل في إقتصاديات الإستدانة.

شكل رقم (04): التمويل في نظام الإقتصاديات الإستدانـة

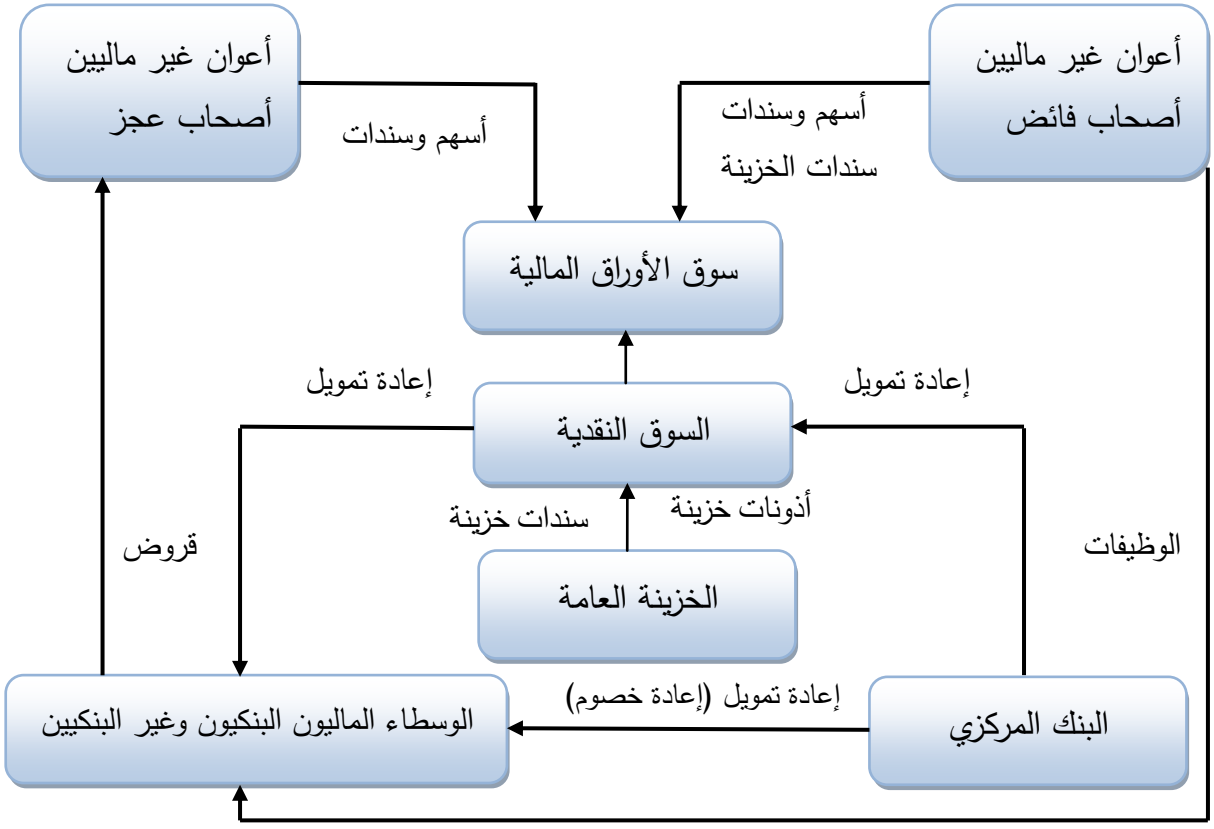

المصدر: عطاء الله بن طيرش، كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص5.

كما سبق أن ذكرنا أن التمويل المباشر والغير مباشر هما قناتي التمويل في إقتصاديات الأسواق المالية وإقتصاديات الإستدانة "المديونية" على التوالي لهذا سنقوم بإعطاء فكرة عامة على هذين النوعين من الإقتصاديات وهذا بإجراء مقارنة بينها عن طريق الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقارنة بين التمويل عن طريق البنوك (إقتصاديات الإستدانة) والبورصة (إقتصاديات الأسواق المالية)

البيان	إقتصاديات الإستدانة (البنوك)	إقتصاديات الأسواق المالية
الخصائص	-يضم التمويل غير المباشر (عن طريق الوساطة) وذلك عن طريق الوسطاء الماليين والبنوك. -يقوم على النظرة الكينزية: حيث يعتبر السوق المالي مكمل للنظام البنكي، فالدور الأساسي فيه للقرض. - الإستثمار يولد الادخار - معدلات الفائدة محددة اداريا	-يضم التمويل المباشر (عن طريق الأسواق) دون وجود وساطة ويضم السوق النقدي وسوق رأس المال والأوراق القابلة للتفاوض. - يقوم على النظرة البيوكلاسيكية في الأهمية الإقتصادية للأسواق المالية والدور المركزي للإدخار - الإدخار يولد الإستثمار - معدلات الفائدة مرنة يتحدد وفق العرض والطلب على رأس المال.
المزايا	- يسمح بمواجهة الأزمات أحسن من البورصة	- عملية الإقتراض من الجمهور (عن طريق طرح الأسهم والسندات) - يزيد من التمويل الداخلي للمؤسسات (عن طريق فتح رأس المال) - تمويل ذاتي للمؤسسات يصل إلى 90%
العيوب	- يزيد من الإستدانة مما يقلل من استقلاليتها المالية - التمويل البنكي تمويل تضخمي - عملية منح القرض تتطلب شروط وضمانات - نفس المرونة في منح القروض - القروض البنكية لا تغطي احتياجات المؤسسة الإقتصادية - هامش الوساطة مرتفع التمويل يقل 65%	- يتأثر كثيرا بالأزمات

المصدر: من إعداد الطالبة

I-1-3- ماهية التمويل البنكي:

كان الشكل الأول للبنوك التجارية هو الصيرفي الذي يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بمعملات وطنية، حيث كان في القديم التعامل بالنقود المعدنية التي يتطلب التأكد من عيارها.

إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع "المعادن الثمينة" مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة وبحصول مقابل ذلك على عمولة[1].

[1]– عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 5.

وتطورت العملية من مراقب إلى بيت الصيرفة ثم إلى مصرف أو بنك وأقدم بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1402، وأقدم بنك حكمي فكان في فينيسا في البندقية سنة 1587، ثم بنك أمستردام سنة 1609 على التوالي بعد ذلك البنوك في الظهور.

أ. مفهوم التمويل البنكي:

هو توفير البنوك للتمويل المالي للمؤسسات العامة والخاصة، والأفراد من أجل تمويل مشروعاتهم وتغطية احتياجاتهم المالية، والبنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات والأفراد وسائل عديدة من الائتمان وهي تقوم باختيار التي تتلاءم مع احتياجاتها ودرجة سيولة أصولها وإمكانياتها المستقبلية.

ب. أهمية التمويل البنكي:

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لهما استخدام دائم لجميع مواردها المالية، وهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات[1].

وتكمن أهمية التمويل البنكي في:

- يعتبر التمويل البنكي وسيلة سريعة وفعالة تستخدمها المؤسسات العامة والخاصة لمعالجة العجز المالي .
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديد والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولة.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسات.
- المحافظة على السيولة وحماية المؤسسات من الخطر الإفلاس والتصفية.
- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواءا داخل المؤسسة أو خارجها.

ج. أنواع التمويل البنكي:

للتمويل البنكي عدة أنواع تقسم من حيث المدة كما تقسم من حيث الأغراض المستخدمة لأجله.

1. أنواع التمويل البنكي حسب المدة: ويضم

التمويل قصير الأجل: وهو تلك الأموال التي تقل فترة استعمالها عن سنة واحدة.

تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل المشروعات التي تستغرق مدة زمنية تتراوح بين سنة وخمسة سنوات.

تمويل طويل الأجل: ويوجه لتمويل المشاريع التي تستغرق مدتها فترة زمنية تفوق خمس سنوات.

[1]– هواري معراج هواري، سعيد عمر حاج، التمويل التأجيري (المفاهيم والأسس)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 16.

2. أنواع التمويل البنكي حسب الغرض المستخدم لأجله: ويضم

تمويل الإستغلال: وهو عبارة عن الأموال الموجهة لتمويل نشاطات الإستغلال، ويكون قصير من حيث المدة لا يتعدى غالبا 18 شهرا، ويصنف إلى تمويل عام وتمويل خاص، إضافة إلى تمويل الأفراد والتمويل بالإلزام.

تمويل الإستثمار: ويقصد به الاموال الموجهة لتغطية وتمويل نشاطات الإستثمار، وتختلف عمليات الإستثمار عن عمليات الإستغلال من حيث موضوعها ومدتها وطبيعتها ولذلك فإنهما يختلفان من حيث طرق التمويل، حيث أن تمويل الإستثمار يكون لفترة زمنية تمتد من سنتين وما فوق.

❖ **ويمكن أن يأخذ التمويل البنكي شكل القروض العامة للدولة:**

<u>تعريف القرض العام:</u>

هو عملية إستدانة لمبالغ من المال من الداخل أو الخارج مع ردها في موعدها مضافا إليه فوائد وفقا للشروط المتفق عليها في العقد وينجر عنها العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في الإقتصاد الوطني[1].

ويتميز القرض العام بصفة أساسية هي التعهد بوفاء القرض وفوائده حيث أنه يعتبر إيراد يدخل للخزينة دينا على الدولة ويتعهد الدولة برده مع فوائده في الآجال المحددة.

<u>أنواع القروض العامة:</u>

هناك عدة أنواع للقروض العامة تختلف حسب طريقة تقسيمها:

- **القروض الداخلية والقروض الخارجية:**

وتقسم القروض في هذا التقسيم حسب ما هي عليه إن كانت من داخل دولة أو خارجها.

القروض الداخلية: وتتمثل في القروض التي تتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعين والمعنويين المقيمين داخل حدودها، وهي القروض الأكثر ملاءمة للدولة لأنها تستطيع وضع شروطها بكل حرية وأرباحية.

القروض الخارجية: تتمثل في القروض التي تتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين المقيمين خارج حدودها والدول الأجنبية وتلجأ الدول لهذه القروض عندما تكون هناك عدم كفاية للإيرادات الداخلية.

- **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:**

وتقسم القروض في هذا التقسيم حسب ما مدى إجباريتها على مقدميها.

[1]– محمد ساحل، المالية العامة، الجسور للنشر والتوزيع، 2017، ص 183.

القروض الاختيارية: هي تلك القروض التي تتحصل عليها الدولة من طرف المقرضين بشكل اختياري وطوعي ويتم هذا النوع من القروض بناء على عقد تعاقد قانوني تقوم فيه الدولة بوضع شروط العقد وتفاصيله وكل الجوانب المتعلقة به وتترك المكتتبين حرية الاكتتاب في هذا القرض بدون استخدام أي عنصر من عناصر الجبر أو الضغط في عملية الاكتتاب[1].

القروض الاجبارية: وهي القروض التي تفرض جبرا على المواطنين والأفراد من طرف الدولة مع تعهدها بالوفاء بها وتسديدها في الوقت المناسب والآجال المحددة، وتلجأ الدول لهذا النوع من القروض في حالة الأزمات الإقتصادية والحروب والكوارث الطبيعية.

- **القروض العمومية والقروض المؤبدة والقروض لأجل:**

وتنقسم إلى ثلاث أقسام :

القروض العمومية: وهي التي يرتبط سدادها بعمر المقرض، فتنتهي مدتها بإنتهاء عمره، تكون الدولة ملزمة بتقديم إيراد متفق عليه للمقترض ما دام حيا وعندما يتوفى يسقط القرض وتسقط التزامات الدولة وتصبح هذه الأحوال ملكا للدولة.

القروض المؤبدة: هي التي لا تتم تحديد تاريخ معين لسدادها من طرف الدولة، وتلتزم بدفع فائدة عنها، وتملك الدولة الحق في إستهلاك سندات القرض في الوقت الذي يتناسبها وبالكمية التي تحتاجها، ولا يستطيع المقرض مطالبة الدولة بالوفاء بالقرض ملك الحق بالمطالبة بالفائدة المقرر سنويا.

- **القروض لأجل أو العائمة أو السائدة:** تلجأ الدولة لهذا النوع من القروض في حالات استثنائية لمواجهة طوارئ حدثت، وتقعد هذه القروض لمدة زمنية معينة ينقضي الدين بنهاياتها، وتكون سندات هذه القروض إما لأجل طويل يزيد عمرها عن عشر سنوات، أو لأجل متوسط لا تتجاوز عشر سنوات ولا تقل عن سنة، أو لأجل قصير تكون مدتها من شهر واحد إلى غاية سنة.

- **القروض المثمرة والقروض العقيمة:**

وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

القروض المثمرة: هي القروض التي تنفق على مشاريع إستثمارية فيتم التحصل على إيراد من خلال هذه المشاريع ويسدد أصل الدين مع الفوائد الناجمة عنه، وهي من أكثر القروض إنتاجية.

القروض العقيمة: هي تلك القروض التي تنفق على مشاريع لا تأتي بأي ايراد لتسديد قيمة الدين والفوائد المترتبة عنه، وإنما تكون مشاريع للصالح العام ولها منفعة عامة تعود على الأفراد والمجتمع.

[1]– أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 131.

I-2- الموازنة العامة للدولة وآلية تمويل عجزها:

تعد الموازنة العامة أداة من الأدوات المالية للدولة التي تساعد الحكومة على تنفيذ سياستها الإقتصادية والإجتماعية وتسعى الدولة لتحقيق الموازنة العامة بكل فعالية وكفاءة لكي تحقق هذه الأخيرة الأهداف الاستراتيجية المسطرة من طرف الحكومة وأجهزتها.

I-2-1- ماهية الموازنة العامـة:

من خلال الموازنة العامة تتم الإجابة على عدة تساؤلات، من أين تحصل الدولة على الأموال لتغطية إنفاقها العام ؟ ومنه سنقدم بعض المفاهيم الأساسية حول أهم أساسيات وركائز عناصر علم المالية العامة والتي تتمثل في النفقات العامة ، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

أ. نشأة وتطور الموازنة العامـة:

تطورت فكرة الموازنة العامة بتطور مفهوم الدولة ومذاهبها عن الدولة الحيادية التقليدية إلى الدولة المتدخلة، وقد ظهرت الموازنة العامة بمفهومها الجديد في انجلترا، لتليها بعد ذلك باقي الدول الأوروبية حيث بدأت في إنجلترا سنة 1628م لتليها بعد ذلك فرنسا في عام 1789.

ومع مرور الزمن أصبحت الموازنة العامة على ما هي عليه الآن وأصبحت واكتسبت أهمية كبيرة، حيث أنها أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ب. تعريف الموازنة العامة:

إن مصطلح الموازنة العامة استخدم لأول مرة في بريطانيا، وأطلق على الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان، ثم أصبح يطلق على الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة عند تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة السلطة التشريعية[1].

تعرف الموازنة العامة على أنها نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تجمع الإجازة من السلطة المختصة، ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية تتضمن عنصرين أساسين: الأول التوقع والثاني الإقرار أو الإجازة[2].

كما تعرف الموازنة العامة على أنها وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية مقبلة محددة، أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة من إنفاقه على هذه الأهداف، وما يتوقع تحصيله من موارد لمختلف مصادر الإيرادات خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة[3].

---

[1]- فتيحة الجوزي، الاستفادة من الإتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازين بالجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص 28.

[2]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة (الإيرادات العامة–الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، دط، لبنان، 2003، ص 273.

[3]- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص 207.

- إذا نستنتج أن الموازنة العامة عبارة عن وثيقة أو مستند محاسبي معتمد من السلطة التشريعية تعبر عن تقديرات رقمية للإيرادات والنفقات العامة لفترة مقبلة عادة تكون سنة.

ج. خصائص الموازنة العامـة:

للموازنة العامة عدة خصائص تتمثل فيما يلي:

الموازنة العامة وثيقة قانونية: حيث أنها تصدر عن طريق قانون المالية للدولة ولا بد من موافقة السلطة التشريعية عليه كل سنة حتى تكتسب الموازنة العامة الصفة القانونية.

الموازنة العامة عمل إداري: حيث أنها تتضمن مجموعة من الاجراءات المالية والإدارية التي تتخذها الحكومة لتنفيذ سياستها المالية.

الموازنة العامة وثيقة تقديرية: تحتوي الموازنة العامة على أرقام متوقعة للإيرادات التي ينتظر الحصول عليها، وللنفقات المقدر أن تصرفها لإشباع الحاجات العامة، خلال السنة المالية المقبلة.

الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: حيث أنها أداة من أدوات المالية للدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تعود على الصالح العام بالفائدة.

د. مبادئ الموازنة العامـة:

للموازنة العامة عدة مبادئ تندرج فيما يلي:

مبدأ السنويـة: تعد تقديرات الموازنة العامة للدولة بمدة زمنية تقدر بسنة.

مبـدأ الشموليـة: أي تكون الموازنة العامة شاملة لكل الإيرادات والنفقات أي تظهر في جانبيها كافة إيرادات ونفقات الدولة بدون إجراء أي خصم أو مقاصة بين الإيرادات والنفقات.

مبدأ العمومية أو عدم التخصيص: أي عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات لأن التخصيص قد يفقد الموازنة العامة مرونتها.

مبدأ الوحـدة: أي أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كل إيرادتها ونفقاتها على إختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة.

مبدأ التوازن: أي وجود تساوي بين مجموع مبالغ الإيرادات مع مجموع مبالغ النفقات.

وهناك من يضيف مبدأين آخرين يتمثلان في:

مـبدأ الوضـوح: أي أن تتسم الموازنة العامة بالشفافية والوضوح الكافي حتى تفهم كل بنودها وفصولها، ومن أساليب الوضوح تبويب الموازنة وعرضها بوسائل بسيطة ومقبولة بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأشكال الهندسية والرسومات البيانية.

مبدأ المرونـــــة:أي سهولة تنفيذ الميزانية، مع الاستعداد لمواجهة أي طارئ يحدث عليها وكيفية التعامل معه وإيجاد الحلول المناسبة.

هـ. أهمية الموازنة العامـة:

للموازنة العامة أهمية في عدة جوانب، وخاصة في الجانبين السياسي والإقتصادي:

أهمية الموازنة العامة من الجانب السياسي:

يشكل إعداد الموازنة العامة واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسة، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة، سواءا من حيث تعديلها أو رفضها وهي أداة تستعملها الدولة لإتباع منهج سياسي معين لتحقيق بعض الأهداف السياسية والإجتماعية[1].

أهمية الموازنة العامة من الجانب الإقتصادي:

تعتبر أداة تستخدمها الدولة لتوجيه الإقتصاد الوطني، حيث لها آثار كبيرة على مستوى النشاط الإقتصادي الوطني وحجم الإنتاج الوطني، وهي تعكس أفكار وتوجه الدولة، فاتساع حجم النفقات العامة يعكس مدى تدخل الدولة في الإقتصاد، وزيادة مساهمة القطاع الإقتصادي في إيرادات الدولة يعكس توجه الدولة إلى إتباع سياسة الإقتصاد الموجه، أما إذا كان دور الدولة محدود في الإقتصاد فإن هذا يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص في الإقتصاد وتوجه الدولة نحو سياسة إقتصاد السوق.

و. مراحل الموازنة العامة:

تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل هي:

مرحلة إعداد مشروع الموازنة العامة من قبل الأجهزة الحكومية المختصة وتحديد التقديرات والتوقعات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للسنة المالية القادمة.

مرحلة إعتماد الميزانية من السلطة التشريعية والتصويت على قبولها.

مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: ويكون تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية وهذا حسب ما اعتمدته السلطة التشريعية وتحت رقابتها.

مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: وإعداد الحساب الختامي أي العمل يجري لرقابة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا وإيرادا وفق ما قرره قانون الموازنة العامة[2].

مقارنة بين الميزانية والموازنة:

سنحاول القيام بالمقارنة بين مصطلحي الميزانية العامة للدولة والموازنة العامة للدولة[3]

[1]– محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار علوم النشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 90.

[2]– عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 258.

[3]– حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوظيفي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 22.

جدول رقم (02): يمثل مقارنة بين مصطلحي الميزانية العامة للدولة والموازنة العامة للدولة

الميزانية	الموازنة
–أرقامها حقيقية وقعت فعلا	أرقامها تقديرية لسنة قادمة
– يجري إعدادها في نهاية السنة المالية	– يجري إعدادها قبل بداية السنة المالية
– هدفها تحديد المركز المالي للمؤسسة	–هدفها تحديد الإيرادات الكلية والإنفاق الكلي بغرض تحقيق التوازن
– يكون إعدادها على مستوى كل مؤسسة إقتصادية	– يكون إعدادها على مستوى الدولة فقط
– لا علاقة لها بالسلطة التشريعية	– تجيزها السلطة التشريعية وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذها

I-2-2-عناصر الموازنة العامـة:

تتمثل عناصر الموازنة في جانبين هما :

أ. النفقات العامة:

تعتبر النفقة العامة أداة الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في جميع المجالات، فهي تعكس كل جوانب الأنشطة العامة وبتعين البرامج الحكومية في مختلف الميادين في صورة أرقام وإعتمادات يخصص كل جانب منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد وسعيا وراء تحقيق أقصى منفعة إجتماعية ممكنة لهم.

ومع تدخل الدولة في إشباع الحاجات العامة وتطور دورها، تطورت نظرية النفقات العامة من حيث مفهومها وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة والقواعد التي تحكمها والآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عليها.

1. تطور النفقات العامة:

كانت دراسة النفقات العامة عند التقليدين في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الإقتصادي الحر[1] ولهذا لم يكن هناك مبرر لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تدخل فيها في حياة الأفراد، أمن، عدل، دفاع.

وقد كان عند التقليديين تكريس مبدأ الموازنة أي لا تحمل الدولة إيرادات إلا بمقدار نفقاتها أي تجمع الإيرادات التي تغطي النفقات فقط، وهذا طبيعيا حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات

[1]– محمد خالد مهايني ، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الجزائر، 2013، ص15.

الدولة هي مجرد نفقات للإستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الذي كان ضيقا حيث كانت الدولة في تلك المرحلة هي الدولة الحارسة، وكان في تلك المرحلة الإنفاق العام بتميز بالحيادية.

في العصر الحديث تطور دور الدولة ولم تبق دولة حارسة بل أصبحت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الإقتصادي والحياة الإجتماعية للأفراد، فأصبح إلزاما على الدولة اشباع مختلف حاجات الأفراد وبالتالي زيادة الإنفاق العام، مما زاد في أهمية النفقات العامة فأصبحت أداة مهمة وفعالة في التأثير على الهيكل الإجتماعي والإقتصادي وتحقيق التوازن بين الأفراد.

كل هذه التطورات أدت إلى خروج الموازنة العامة للدولة من منطق التوازن الحسابي توازن الإيرادات مع النفقات حسابيا، وهذا ما كان سائدا في المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية وأمكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق أهداف وأغراض الدولة الحديثة على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة.

2. تعريف النفقة العامــة:

للنفقة العامة عدة تعاريف نذكر منها:

النفقة العامــة: هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاق شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.

كما يمكن تعريفها على أنها إستخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[1].

كما تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة[2].

أي الفقة العامة هي مجموعة الأموال التي تعرفها الدولة ممثلة في الحكومة والجماعات المحلية من أجل تلبية وتغطية وإشباع الحاجات العامة لهذه الدولة.

ومن التعريف نلاحظ أن النفقة العامة تشتمل على ثلاثة عناصر:

- النفقة العامة: مبلغ نقدي
- النفقة العامة: يقوم بها شخص عام
- النفقة العامة: تهدف إلى تحقيق نفع عام.

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل اشباع حاجة عامة.

[1]– زهير زواش، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2019/2018، ص 12.

[2]– عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عبادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، الرياض، 1988، ص 109.

3. تقسيمات النفقات العامة:

تختلف أنواع النفقات العامة وتتزايد مع اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وهي تختلف سواءا من حيث الطبيعة أو من حيث الآثار أو من حيث النتائج.

وهناك عدة تقسيمات للنفقات العامة وسنتطرق فيما يلي إلى هذه التقسيمات التي تنطوي تحت فئتين أساسيتين هما: التقسيمات الادارية والتقسيمات الوضعية[1].

تختلف أنواع النفقات العامة وتتزايد مع إتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وهي تختلف سواء من حيث الطبيعة أو من حيث النتائج.

وهناك عدة تقسيمات للنفقات العامة وستنطرق في مايلي إلى هذه التقسيمات التي تنطوي تحت فئتين أساسيتين هما: التقسيمات الإقتصادية والتقسيمات الوظيفية.

أولا: التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة:

تنقسم النفاقات العامة في هذا النوع إلى:

- **تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة.**

يعتمد هذا التقسيم على فكرة تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعا للوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة ووفق هذا التقسيم يمكن التميز بين ثلاثة أنواع للنفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية للدولة: وهي الوظيفة الإدارية، والوظيفة الإجتماعية والوظيفة الإقتصادية.

النفقات الإدارية: وهي تلك النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشتمل على نفقات الأمن والعدالة والتمثيل السياسي والدفاع ونفقات الإدارة العامة وتعتبر نفقات الدفاع من أهم هذه النفقات.

النفقات الإجتماعية: وهي التي تهدف إلى تحقيق أهداف إجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق الرعاية الصحية والثقافية والتعليم، بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الإجتماعي عن طريق تقديم المساعدات لفئات معينة من المجتمع .

النفقات الإقتصادية: وهي تلك النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بتقديم خدمات عامة تحقيق لأهداف إقتصادية مثل الإستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد القومي بخدمات أساسية وضرورية كمحطات توليد القوى الكهربائية والنقل والمواصلات والري والصرف، إلى جانب تقديم مساعدات وإعانات المشاريع الإقتصادية العامة والخاصة.

[1]– زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1998، ص 35– 36.

والتقسيمات السابقة للنفقات العامة على سبيل المثال لا الحصر لأنه يمكن الإمعان في كل تقسيم من بينها والوصول إلى تعدد أنواع النفقات العامة وتفصيلها على نحو أكبر، وذلك بتقسيم كل نوع من الأنواع المقدمة إلى عدة أنواع تبعا لتعدد الأغراض التي تدخل في كل تقسيم منها[1].

•النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

ويندرج تحت هذا النوع عدة تقسيمات تتمثل فيما يلي:

النفقات الحقيقية أو الفعلية: هي النفقات التي تصرف من طرف الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالأجور والرواتب وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والنفقات الإستثمارية أو الرأسمالية.

وفي هذا النوع من النفقات يوجد مقابل للإنفاق عمل، خدمة، سلعة كما أنها تخلق دخول جديدة يجب إضافتها إلى باقي الدخول المكونة للدخل القومي.

النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل مواد كان سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، إنما هي عبارة عن تحويل لجزء من الدخل القومي من بعض الفئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى ذات الدخل المحدود عن طريق الدولة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر الإعانات ضد البطالة، الشيخوخة، الضمان الإجتماعي، تدعيم بعض المشروعات الإقتصادية الخاصة عن طريق إعانات تقديم الدولة إعانات للخواص من أجل تخفيض سعر منتوجاتهم وهذا لما لها من أهمية للأفراد. وتهدف النفقات التحويلية إلى إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لفائدة أصحاب الدخل الضعيف والطبقة الفقيرة.

• النفقات العاديـة والنفقات غير العاديـة:

يندرج تحت هذا التقسيم ما يلي:

النفقات العاديـة: هي النفقات التي تتكرر بصفة دورية وكل سنة وبصفة منتظمة في موازنة الدولة وقد يختلف حجم هذه النفقات من موازنة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى مثل: أجور ورواتب المستخدمين والعمال، تكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات الصحة والتعليم ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها من النفقات التي تظهر بصفة دورية ومنظمة في كل سنة في الموازنة العامة للدولة.

النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تظهر كل سنة وبصفة دورية ومنتظمة في الموازنة العامة للدولة بل تظهر على مرات متباعدة حسب الظروف والعوامل المنشئة لها حيث أنها تكون بصفة إستثنائية لمواجهة ظروف إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية معينة في وقت معين، مثل نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية والنفقات المخصصة لمواجهة الحروب التي تنشأ فجأة بين الدول.

ولهذا التقسيم إيجابياته وسلبياته:

[1]– محمد خالد مهايني، المرجع سابق، ص19.

بالنسبة لإيجابياته: فإن التكرار الدوري للنفقات يمكن الدولة من تقديرها تقدير يقرب إلى الصحة ويساعد على توفير الأموال لمواجهة هذه النفقات من الإيرادات العادية ومن أهمها الضرائب أما النفقات الغير عادية فيتم تغطيتها عن طريق إيرادات غير عادية كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

بالنسبة لسلبياته: فتكمن في أنه كلما كان هناك عجز في الموزانة العامة تلجأ الدولة إلى القروض العامة لتغطية نفقاتها غير عادية حيث أن مواردها العادية لا تكفي لذلك وتخصص موازنة غير عادية لذلك.

وأمام مختلف الانتقادات الموجهة لهذا التقسيم، فقد قسم الإقتصاديون في الإقتصاد الحديث النفقات إلى نوعين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهو التقسيم المعمول به في الجزائر.

نفقات التسيير: وهي المتعلقة بتسيير المرافق العامة كالأجور والرواتب ونفقات الصيانة وغيرها.

نفقات التجهيز: وهي نفقات الإستثمار والنفقات الرأسمالية وهي التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية كنفقات إنشاء المشروعات الجديدة والمشروعات التنموية للدولة.

- **النفقات المركزية والنفقات المحلية:**

تقسم النفقات العامة هنا حسب معيار سريان النفقة العامة ومدى استفادة الأفراد في المجتمع منها أو سكان إقليم معين في البلدية الواحد.

النفقة المركزية: وهي التي تظهر في الموازنة العامة للدولة وتكون على مستوى الحكومة وتتولى الحكومة والوزارات القيام بها، مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن.

النفقة المحلية: وتظهر في ميزانية الولايات والبلديات وتقوم بها المجالس المحلية كمجالس الولايات والبلديات وتخدم الاحتياجات المحلية مثل الإنفاق على توصيل الكهرباء والغاز والماء للقرى والأرياف.

ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

التقسيمات الوظعية للنفقات العامة هي تلك التي تكون على أساس إعتبارات واقعية وعملية وخاصة الإعتبارات الإراية والوظيفية التي تدعو إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي، الإقتصادي، للنفقة.

- **في التقسيم الإداري للنفقات العمومية:** يتم توزيع النفقات العامة تبعا للهيئات التي تقوم بها وبعض النظر عن النشاط التي تقوم به هذه الهيئات، ومن عيوب التقسيم الإداري صفته الإدارية صفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها.
- **في التقسيم الوظيفي:** يكون تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الإهتمام بطبيعة النفقة، حيث تجمع كافة النفقات التي لها نفس الهدف المرجو تحقيقه في قسم واحد أو

تحت بند واحدة ولو كانت موزعة على عدة وزارات ومصالح، ويتميز هذا النوع من التقسيم في أنه ينظر إلى الهدف الذي تهدف له نفقات الدولة لأجل تحقيقه ولا ينظر إلى النفقة في حد ذاتها.

ويلاحظ أن التقسيم الوظيفي هو الصورة السائدة في الوقت الحالي في الموازنات العامة للدولة.

ب. الإيرادات العـــــامة:

عبر الإيرادات العامة عن الإجابة من السؤال الموازنة العامة، من أين تحصل الخزينة العامة على موارد الإنفاق ويمكن تعريفها كما يلي:

تعريف الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية أو مصادر تضخمية لتغطيته الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية ومن ذلك يتضح أن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة[1].

أنواع الإيرادات العامـة:

للإيرادات العامة عدة أنواع:

1- الإيرادات السيادية:

وهي الناتجة عن السلطة السيادية للدولة حيث أنها تحصل عليها بصفة الإلزام مثل: الضرائب، الغرامات، الرسوم.

2- الإيرادات غير السيادية:

هي تلك الإيرادات المحصلة عليها من طرف الدولة بصفتها شخص إعتباري قانوني مثل: الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات التي تملكها الدولة .... الخ.

معايير تصنيف الإيرادات العامـة:

هناك عدة معايير لتصنيف إيرادات العامة التي تندرج كما يلي:

1- من حيث المصدر:تنقسم الإيرادات العامة إلى:

إيرادات أصلية أملاك الدولة.

إيرادات مشتقة تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من أموال الأشخاص الطبعيين أو المعنويين الغربية.

2- من حيث الإلزام: تقسم إلى:

إيرادات إجبارية: وهي التي تفرض حبرا على الأفراد مثل "ضريبة، غرامات جبائية.

إيرادات غير إجبارية "اختيارية": تحصل عن طريق الإختيار مثل: الرسوم ، .... الخ.

[1]- زهير زواش، مرجع سابق، ص 38.

3- من حيث الإنتظام: تقسم إلى:

إيرادات عادية: تحصل بصفة عادية ودورية وبانتظام.

إيرادات استثنائية: يكون تحصيلها بصفة استثنائية لا تكون دورية ومنتظمة مثل: القروض الإصدار النقدي الجديد، وهذا من أجل مواجهة والتصدي للظروف الاستثنائية التي تحصل في الدولة.

4- من حيث الشبه مع إيرادات القطاع الخاص: تنقسم إلى:

إيرادات القطاع العام: وهي الإيرادات السيادية والتي تحصل نسبة إلى سيادة دولة وما تتمتع به من إمتيازات السلطة العامة مثل: الضرائب والرسوم.

إيرادات شبيهة بالإقتصاد الخاص: والتي يكون تحصيلها معتمد على وسائل القانون الخاص مثل: إيرادات المشروعات العامة.

مصـادر الإيرادات العامـة:

تمول الإيرادات العامة عن طريق عدة مصادر كما يلي :

1-الإيرادات من أملاك الدولـة:

تعريف أملاك الدولة:

يقصد بأملاك الدولة أو ما يعرف بالدومين «domaine » كل ما تملكه الدولة من أموال منقولة أو عقارية والمؤسسات والهيئات العمومية ملكية عامة أو خاصة.

كان قديما دومين الدولة دومين زراعيا بالدرجة الأولى، وكان يمثل جانبا كبيرا من إيرادات الدولة، ومع تطور دور الدولة في العصر الحديث أصبحت للدولة دومين صناعي، وتجاري، ومالي "صور أخرى الدومين"، حيث زاد دور الدومين في كونه مصدرا للإيرادات مع تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للأفراد.

تقسيم أملاك الدولة "تقسيم الدومين":

تقسم الأملاك الوطنية إلى الدومين عام والدومين الخاص.

"الأملاك الوطنية يحددها القانون، وتتكون من الأملاك العمومية والخاصة التي تملكها كل من الدولة، الولائية والبلدية، يتم تسيير الأملاك الوطنية طبقا للقانون ..." المادة 18 من الدستور.

- **الدومين العام "الأملاك الوطنية العامـة":**وهي الأموال التي تملكها الدولة والتي تخضع الأحكام والقانون العام وتخصص لاستعمال الجميع، وغرضها هو المنفعة العامة، وهي في كثير من الأحيان لا تأتي بإيرادات أو مداخيل للدولة.
- **الدومين الخـاص:** وهي ما تمتلكه الدولة من أموال وتكون ملكيتها خاصة بها، وشبيهة بملكية الأفراد لممتلكاتهم، ولا تكون خاضعة لأحكام القانون العام ولا تكون مخصصة للمنفعة العامة.

تكون الدولة هنا شخصية إعتبارية وتتصرف بهذا النوع من الملكية كأي شخص طبيعي، حيث تستطيع التصرف فيها كبيعها ورهنها ... الخ، وهي تحقق إيرادات كبيرة للدولة، وتخضع لأحكام القانون الخاص "أحكام الملكية في القانون المدني".

يقسم الدومين الخاص إلى: دومين عقاري، دومين مالي، دومين صناعي وتجاري.

الدومين العقاري: وهو الممتلكات العقارية للدولة، وقد كان له أهمية في العصور الوسطى وكان يتمثل في الأراضي والزراعية والغابات، وفقد أهميته إثر زوال المعهد الاقطاعي، وأثر توسع الأنواع الأخرى من الدومين والتي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه.

الدومين المالي: يتكون مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات، وفوائد القروض، والفوائد المستحقة للدولة.

الدومين الصناعي والتجاري: ويتمثل في مجموع الأنشطة الصناعية التي تقوم بها الدولة في المجال الصناعي والتجاري حيث تمارس نشاطا كنشاط الأفراد والمؤسسات الخاصة، وهذا من أجل تحقيق ربح أو تقديم خدمة مقابل مبالغ مالية.

الدومين الإستخراجي: ويتمثل في مستخرجات الدولة من المناجم، آبار البترول والغاز الطبيعي المحاجر ...إلخ حيث يعتبر من أهم إيرادات الدولة.

هناك نوع من الدومين في بعض الدول يسمى: **بالدومين الخدماتي** حيث تقوم الدولة باحتكار أنواع من الأنشطة الخدماتية مثل خدمات المسارح، خدمات التأمين، ويعتبر مصدر مهم للإيرادات في هذه الدول، وينتشر هذا النوع في بعض الدول الاشتراكية.

2-الإيـرادات من الضرائب:

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وقد عرفت منذ القدم ومازالت تستخدم في الوقت الحالي، ونظرا لأهمية الضرائب بالنسبة الموازنة العامة ونظرا لوفرة حصيلتها ومرونتها فكل دول العالم تطبقها لكن بأساليب مختلفة.

تعريف الضريبـة:

هي فريضة نقدية تدفع جبرا من طرف الأفراد إلى الدولة أو لإحدى هيئاتها بصفة نهائية وبدون مقابل وفقا لقواعد قانونية محددة بهدف المساهمة في تغطية نفقات الدولة، وتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وتعرف الضريبة على أنها فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية[1].

[1]- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، طبعة 1، عمان، 2003، ص 25.

خصائص الضريبة "عناصر الضريبة":

تتميز الضريبة عدة خصائص هي:

- ✓ الضريبة عبارة عن اقتطاع مالي.
- ✓ الضريبة فريضة جبرية
- ✓ الضريبة تفرض بدون مقابل من أجل تحقيق المنفعة العامة.
- ✓ الضريبة تفرض من طرف الدولة.
- ✓ الضريبة تفرض وفقا للمقدرة التكليفية للخاضعين لها.

القواعد الأساسية للضريبة:

للضريبة عدة قواعد أساسية تتمثل في:

قاعدة العدالة والمساواة في المقدرة التكليفية:

أي كل فرد يدفع الضريبة حسب قدرته التكليفية، أما الأفراد الذين لا يملكون دخل فهم معفون من الضريبة.

قاعدة اليقين والوضوح:

يجب أن تكون الضريبة مفروضة بشكل واضح، حيث كل المعلومات المتعلقة بها تكون واضحة كمعدل الضريبة، وعاء الضريبة، تاريخ سدادها.

قاعدة الملائمة:

أي يتلاءم فرض الضريبة ومع ظروف المكلفين بها وأيضا يتلاءم فرضها مع توقيت حصول المكلفين بها على مداخلهم الخاضعة للضريبة وأيضا ملاءمة طرق تحصيلها.

قاعدة الإقتصاد:

المقصود هنا هو تقليل نفقات الجباية الضريبية إلى أقل قدر ممكن.

تقسيمات الضرائب:

توجد عدة أنواع للضرائب تختلف حسب التقسيمات المختلفة.

- **الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:** تنقسم إلى:

الضرائب على الأشخاص: وهي الضريبة التي تفرض على الشخص في حد ذاته بحكم تواجده في إقليم الدولة بغض النظر عن إمتلاكهم للثورة.

الضرائب على الأموال: وهي الضريبة التي تفرض على الأموال سواءا كانت رأس مال أو دخل.

- **الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة:** تنقسم إلى:

الضرائب المباشرة: هي التي يستقر عبئها على المكلف قانونا بدفع الضريبة أي أن المدين بها يعجز عن نقل عبئها للغير مثل الضرائب على الأجور والمرتبات[1].

الضرائب غير مباشرة: هي التي يدفعها المدين المكلف بها ولكنه يستطيع أن يتخلص منهما بنقلها للغير مثل الضريبة الجمركية[2].

- **الضرائب الشخصية والضرائب العينية:** تنقسم إلى:

الضرائب الشخصية: هي الضريبة التي لا تعتمد على حجم ثروة فقط، بل تأخذ بإعتبارها الظروف الشخصية والعائلية والمهنية للشخص الذي تفرض عليه.

الضرائب العينية: هي التي تعتمد على حجم ثروة الممول وحدها دون إعتبار لشخص الممول ولا مركزه ولا ظروفه الإجتماعية.

- **الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية:** تنقسم إلى:

الضرائب النسبية: يقصد بالضريبة النسبية النسبة المئوية الثابتة التي تفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا تتغير بتغيير قيمتها وخير مثال عيها الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على إيرادات القيم المنقولة[3].

الضرائب التصاعدية: تفرض بأسعار مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يرتفع سعر الضريبة بارتفاع قيمة المادة الخاضعة لها والعكس صحيح[4].

- **الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال:** وتعتبر من الضرائب المباشرة.

الضرائب على الدخل: هي التي تفرض على كافة الدخول التي تتحصل عليها سواءا من العمل أو رأس المال وهي من أهم الوسائل التي تحدد المقدرة التكليفية للفرد ومنه الإقتطاع المباشر من دخله وفق مع ما يتماشى مع ظروفه، وهي مصدر ثابت ودائم للإيرادات العامة.

الضرائب على رأس المال: وهي الضريبة التي تفرض على رأس المال: "رؤوس أموال عقارية"، رؤوس أموال منقولة (الديون والأوراق المالية)، كما يوجد رؤوس أموال منتجة – "العقارات المبنية" ورؤوس أموال غير منتجة "التحف والمجوهرات".

- **الضرائب على الإستهلاك والضرائب على التداول:** تنقسم إلى:

الضرائب على الإستهلاك: وهي تعتبر من أهم الضرائب غير مباشرة تفرض عند استعمال الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها: ضرائب جمركية – ضرائب على الإنتاج

---

[1]– مجدي الشهاب، أصول الإقتصاد العام – المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 328.

[2]– نفس المرجع، ص 329.

[3]– سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، دت، ص 201.

[4]– نفس المرجع، ص 202.

الضرائب على التداول: تفرض على إنتقال وتداول الأموال بين الأفراد كقيام الفرد ببيع أموال مملوكة له، أو شراء أصول جديدة.

- **الضرائب الموحدة والضرائب النوعية:** تنقسم إلى:

الضرائب الموحدة: وهي التي تفرض على إجمالي الدخل ومجموعة من مختلف المصادر (نظام الضريبة العامة للدخل).

الضرائب النوعية: يقصد بها فرض الضريبة على كل فرع من فروع الدخل فهي ضريبة تحليلية تصيب كل نوع من أنواع الدخل بحسب مصدرة، الإيراد الزراعي مصدر للدخل يخضع لضريبة الإيراد الزراعي .... وهكذا[1]

أهداف الضريبة:

للضريبة عدة أهداف تطورت مع مرور الزمن، حيث يعتبر الهدف المالي هو الهدف الأساسي يليه بعد ذلك أهداف أخرى إقتصادية إجتماعية وسياسية، حيث أصبحت الضريبة أداة من أدوات السياسة الإقتصادية للدولة بعدما زاد دور وتدخل هذه الأخيرة في المياه الإقتصادية والإجتماعية بعد أن كانت دولة حارسة أصبحت دولة متدخلة.

1-الهدف المالي: يعتبر الهدف المالي هو الهدف التقليدي للضريبة حيث يكمن هدف الضريبة في توفير الموارد المالية بشكل يضمن الوفاء بالإلتزامات إتجاه المواطنين حيث تقوم الدول بالإنفاق العام من أجل تحقيق المنفعة العامة.

2- الهدف الإقتصادي: تعتبر الضريبة وسيلة من وسائل علاج الإختلالات الإقتصادية في الدولة كالتضخم والكساد، حيث أنها تستخدم كوسيلة للتأثير في المجالات الإقتصادية فإذا أرادت الدولة مثلا تشجيع نشاط إقتصادي معين فيه تقوم بتخفيض قيمة الضريبة في مجال هذا النشاط هذا من جهة من جهة أخرى للضريبة دور مهم في معالجة الإختلالات الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

3- الهدف الإجتماعي: تعتبر الضريبة أداة تستعملها الدولة لتحقيق الأهداف الإجتماعية، حيث أنها تعتبر أداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الطبقات محددة الدخل حيث أنها تهدف إلى التقليل من التفاوت بين مداخيل الأفراد في المجتمع أيضا تقوم الدولة بفرض ضرائب منخفظة على السلع الإستهلاكية الضرورية للأفراد هذا ما يؤدي إلى سهولة حصولهم عليها أيضا تفرض الدولة ضرائب مرتفعة نوعا ما على السلع التي تخلق ضررا بالمجتمع والأفراد كالخمور، والسجائر ...الخ.

[1]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص 168.

ج. الإيرادات من الرســـوم:

تعريف الرسم:

يعرف الرسم على أنه مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة من الأفراد الذين يستفيدون فائدة خاصة من الخدمات ذات النفع العام التي تؤديها لهم إحدى مرافق الدولة المختلفة[1].

خصائص الرسم: للرسم عدة خصائص تتمثل فيما يلي :

- ✓ يفرض الرسم جبرا: خاصية الجبرية.
- ✓ يكون الرسم نقدا: "خاصية النقدية"
- ✓ يكون الرسم مقابل خدمة خاصة

قواعد الرسم: يجب أن تتناسب قيمة الرسم مع كلفة الخدمة المقدمة مقابل الرسم.

طرق تحصيل الرسم: يتم تحصيل الرسم كما يلي :

1- طريقة مباشرة: أي يقدم مبلغ الرسم إلى الجهة التي تقدم الخدمة مباشرة .

2- طريقة غير مباشرة: يكون دفع قيمة الرسم بطريقة غير مباشرة ويكون في حالة الرسوم الرمزية مثل طوابع الدمغة أو الطوابع البريدية، حيث أن الفرد الذي يشتري هذه الطوابع يكون قد دفع رسما مقابل خدمة معينة تحصل عليها.

د. الغرامات والإتاوات:

الغرامات:

هي عبارة عن عقوبة مالية تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية، هي عقوبة رادعة هدفها ردع الأفراد وليس الحصول على إيرادات لتغطية النفقات العامة، فهي لا تصنف ضمن الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقديرها وعدم إنتظامها.

الإتاوة:

فهي مبلغ مالي يدفع من طرف الأفراد الذين يمتلكون عقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي قامت بها الدولة في أماكن محادية لتلك العقارات مثل شق طريق رئيسي أمام قطعة أرض لأحد الخواص.

هـ. الإيرادات من القروض العامة:

تعريف القرض العام:

تعرف القروض العامة بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها[2].

[1]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، عمان، 2012، ص 325.

[2] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 241.

كما يعرف القرض العام على أنه عقد دين سلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفق شروط العقد[1].

تقسيمات القروض العامـة:

للقروض العامة عدة تقسيمات فهي تقسم إلى:

1- القروض الاختيارية والقروض الاجبارية: وهي عبارة عن مبالغ مالية تقدم للدولة من طرف الدائنين حسب شروط معينة ويتعين على الدولة رد مبلغ الدين مع فوائده وتكون بصفة اختيارية أو إجبارية.

2- القروض الداخلية والقروض الخارجية: هي عبارة عن الأموال التي تقترضها الدولة من داخلها أو تقترضها من خارجها وفق شروط معينة تلتزم بها.

و. الإصدار النقدي:

تلجأ الدولة للإصدار النقدي الجديد في حالة ما إذا كانت عاجزة عن تغطية نفقاتها بالإيرادات ووسائل التمويل سالفة الذكر.

تعريف الإصدار النقدي الجديد :

هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الإعتيادية في حجم المعاملات في الإقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع إفتراض ثبات سرعة التداول[2].

شروط الإصدار النقدي الجديد:

أن لا تكون عملية إصدار النقود دفعة واحدة بل تكون على دفعات وبكميات مدروسة حتى لا يلحق الضرر بالإقتصاد الوطني.

أن يكون الإصدار النقدي الجديد موجه إلى المشاريع الإستثمارية التي تعود بالعوائد على الإقتصاد الوطني.

[1]- محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص 58.

[2] - محمد طاقة، هدى العراوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 161.

شكل رقم (05): يوضح تقسيمات الإيرادات العامة

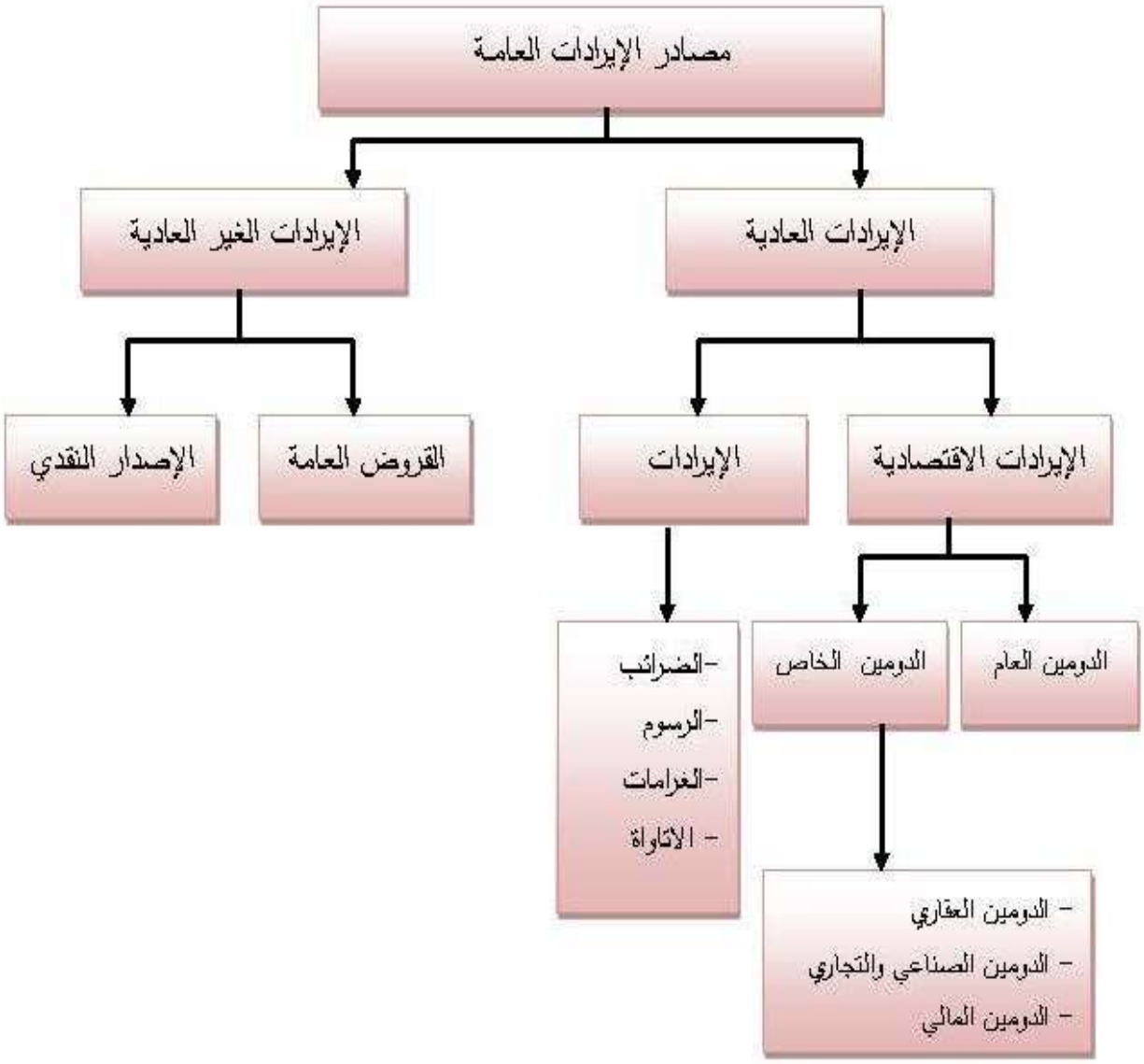

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات السابقة.

ويمكن من خلال الجدول رقم (03) الموالي تصنيفات الإيرادات العامة وأنواعها ووصف كل نوع، وذلك كما يلي:

جدول رقم (03): تصنيفات الإيرادات العامة

التصنيف		الأنواع	الوصف
العلمي	الإيرادات الأصلية والمشتقة	إيرادات أصلية	إيرادات تحصلها الدولة مباشرة من أملاكها ولا تقتطعها من الأفراد
		إيرادات مشتقة	تحصل عليها الدولة من اقتطاعات الأفراد وتتمثل إجمالا في الضرائب والرسوم
	إيرادات عادية وغير عادية	إيرادات العادية	هي التي تتركز بشكل دوري في الموازنة كالضرائب والرسوم
		إيرادات غير عادية	هي التي لا تكرر بل تكون بشكل استثنائي كالإصدارات النقدية والقروض والغرامات
	إيرادات اختيارية واجبارية	إيرادات إجبارية	هي التي تحصلها الدولة بتفعيل سلطتها السيادية وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات
		إيرادات إختيارية	هي التي تحصلها الدولة بشكل اختياري وتتمثل في القروض الاختيارية والإعانات
الوضعي	**مثال للموازنة الجزائرية**	إيرادات جبائية	وهي التي تحصلها الدولة من الضرائب والرسوم المطبقة على الأفراد والمؤسسات
		إيرادات عادية	وتتمثل في عائدات أملاك الدولة
		إيرادات استثنائية	وتتمثل في توزيعات أرباح الشركات المملوكة للدولة
		الهبات وإيرادات الإرث	وتتمثل في الهبات وعائدات الأملاك التي لا يوجد ورثتها
		الجباية البترولية	وتتمثل في الإيرادات المتأتية من الشركات البترولية

المصدر: حمزة رملي وآخرون، قراءة تحليلية لبدائل تمويل عجز الموازنة في الجزائر للفترة ما بين (2014-2018)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2019، ص5.

I-2-3- الموازنة العامة في الجزائر:

أ. تعريف الموازنة العامة في الجزائر:

يعرف القانون 84-17 حسب المادة 6 منه الميزانية العامة كالآتي: تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1].

يعرف القانون 90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات برأس المال وترخص بها[2].

ب. تبويب الموازنة العامة في الجزائر:

النفقات العامة:

حسب القوانين تصنف النفقات العامة إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وكل منهما يتفرع إلى عدة فروع، وهذا بموجب المادة 23 من القانون 17/84.

1- نفقات التسيير "نفقات جارية": وهي النفقات التي تخصص لتسيير مختلف أجهزة الدولة وإدارتها العمومية كأجور الموظفين ومصاريف الصيانة المختلفة و... الخ، حسب المادة 24 من القانون 17/84 تقسم نفقات السير إلى [3]:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: مخصصات السلطات العمومية.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع: التدخلات العمومية

2- نفقات التجهيز "الإستثمار": هي النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عن زيادة الثروة الوطنية حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع على كافة القطاعات وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة [4].

وقد تم تقسيم الإعتمادات المفتوحة في هذا النوع حسب المادة 35 من القانون 17/84 إلى 3 ثلاثة أبواب:

---

[1]- القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 08 شوال عام 1404 هـ الموافق لـ07 يوليو سنة 1984.

[2]- القانون رقم 90-21 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية / العدد 35، مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 غشت سنة 1990.

[3]- القانون رقم 84-174 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 08 شوال عام 1404 هـ الموافق لـ 07 يوليو سنة 1984.

[4]- عبد المالك بلوافي، بوحفص حاكمي، تقلبات أسعار البترول وإنعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد5، العدد2، جامعة أدرار، 2017، ص 95.

الباب الأول: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأس المال.

الإيرادات العامـة:

1- تعريف الإيرادات العامة:

طبقا للمادة 11- من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 تتمثل الإيرادات العامة في ما يلي:[1]

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤاداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا الهبات.
- التسديد برأسمال القروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة مع أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمتحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

2- تقسيمات الإيرادات العامـة: تنقسم إلى قسمين:

موارد عاديـة: وتتضمن:

- **إيرادات غير جبائية:** والتي تتمثل في مداخيل أملاك الدولة مهما كان نوعها ومهما كانت طبيعتها.
- **إيرادت جبائية:** وتتمثل في مختلف أنواع الضرائب والرسوم والإتاوات
- **إيرادات من القروض العامة والإصدار النقدي**

[1]- قانون المالية 17/84 المادة 11 المؤرخ في 07 جويلية 1984.

موارد من الجباية البترولية:

هذا النوع من الإيرادات العامة يندرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري بفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي تخضع لقانون خاص بها حيث يمكن إعتبارها على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة[1].

شكل رقم (06): ميزانية الدولة الجزائرية لسنة 2019

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.453.911.724,7
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	108.548.222,8
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.120.087.480,5
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	503.171.694,8
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000,0
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	348.870.663,0
المجموع الفرعي (1)	**3.041.418.091,0**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	29.000.000,0
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	123.000.000,0
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	20.000,0
المجموع الفرعي (2)	**152.020.000,0**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	600.000.000,0
المجموع الفرعي (3)	**600.000.000,0**
مجموع الموارد العادية	**3.793.438.091,0**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.714.469.557,3
المجموع العام للإيرادات	**6.507.907.648,3**

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1440هـ الموافق 30 ديسمبر 2018 الجريدة الرسمية رقم 79.

[1]– علي سايح جبور، عزوز علي عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14 العدد 19 جامعة الشلف – الجزائر – 2018 ص 256.

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	4.497.060.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	38.066.300.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000
العدل	75.862.145.000
المالية	86.980.203.000
الطاقة	50.800.596.000
المجاهدين	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.284.704.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	47.840.500.000
الثقافة	15.284.380.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.312.296.000
الشباب والرياضة	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.385.008.000
الصناعة والمناجم	4.727.613.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000
السكن والعمران والمدينة	16.281.000.000
التجارة	18.378.207.000
الاتصال	21.008.144.000
الأشغال العمومية والنقل	49.959.375.000
الموارد المائية	14.145.239.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398.970.409.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000
العلاقات مع البرلمان	231.760.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.276.292.448.000**
التكاليف المشتركة	678.184.088.000
المجموع العام	**4.954.476.536.000**

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1440هـ الموافق 30 ديسمبر 2018 الجريدة الرسمية رقم 79.

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.901.567.286**	**2.438.254.592**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	-	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	-	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**700.095.000**	**1.164.427.350**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.601.662.286**	**3.602.681.942**

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1440هـ الموافق 30 ديسمبر 2018 الجريدة الرسمية رقم 79.

I-2-4- عجز الموازنـة العــامة:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من المشكلات الإقتصادية المعاصرة، وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم بلدان الدول سواءا المتقدمة أو النامية، وقد حال هذا العجز في ميزانيات الدول النامية دون قيامها وتحقيقها للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة ونظرا لأهمية الموازنة العامة ودورها في حياة المجتمع والفرد وكونها أداة من الأدوات المالية للدولة أصبح من الضروري دراسة عجزها وأسبابه، وكيفية علاجه.

أ. تعريف عجز الموازنة العامة:

هناك عدة تعريفات للعجز نذكر منها:

يعرف عجز الميزانية على أنه: رصيد موازي سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها[1].

كما يعرف أيضا على أنه تلك الحالة التي يكون فيه الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات[2].

ويعرف عجز الموازنة العامة للدولة على أنه عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة[3].

ومنه نستنتج أن عجز الموازنة للدولة هو عبارة عن عدم قدرة الإيرادات الحكومية على تمويل النفقات العامة بكل أشكالها سواء كانت جارية أو إستثمارية ، ومنه يكون رصيد الموازنة العامة سالب أي النفقات العامة أكثر من الإيرادات العامة.

ب. أنواع عجز الموازنة العامة للدولة:

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر أهمها في مايلي: [4]

العجز الجاري: وهو عبارة عن صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد الذي يجب تمويله بالإقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع النفقات والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الاتفاق الحكومي المخصص لسداد ديون السنوات السابقة.

---

[1]– كاظم السعيدي، ميزانية الدولة، مطبعة الزهراء، بغداد، 1969، ص 50.

[2]– صونيا عابد، محاضرات في المالية العامة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013، ص 296.

[3]– نسرين كنزيز ، مختار حميدة ، آليات عجز الموازنة العامة للدولة في ظل إنهيار أسعار النفط، مجلة الحقوق الإنسانية، العدد 35، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص 227.

[4]– عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 77.

ويعرف أيضا على أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث لا يأخذ الإنفاق الإستثماري في هذا المفهوم، والمنطق الكائن وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الإستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة[1].

العجز الشامل: التعريف التقليدي للعجز المالي وهو الفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والهيئات العامة ومجموع نفقات الحكومة والهيئات العامة، حيث لا بد من تغطية هذا العجز بإقتراض جديد إضافة أي هذا العجز يقدم صورة واضحة لمختلف أنشطة الحكومة وأجهزتها دون اقتصارها على الحكومة المركزية.

ويعرف أيضا على أنه الفرق بين مجموع النفقات المتعلقة بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام وإيرادتها[2].

العجز الأساسي: هو الفرق بين العجز الجاري والفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقا.

كما يعرف العجز الأساسي على أنه: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون إلى أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليس حالية وعليه يمكن القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية[3].

العجز التشغيلي : وهو ما يعرف بالعجز المصحح للتضخم وهو العجز الكلي والموحد للقطاع العام منقوص منه جزء الفوائد التي تم دفعها للدائنين كتعويض عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم أي أن العجز التشغيلي يحاول قياس العجز في فترة التضخم ومنه يتمثل العجز في متطلبات إقرار الحكومة والقطاع العام منقوص منه جزء الفوائد التي دفعت من أجل تصحيح التضخم.

كما يعرف على أنه العجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات افتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع الفوائد لتعويضها للدائنين "للدولة" عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم[4].

العجز الهيكلي : هو الفرق بين العجز الشامل والعجز الصافي، وهو أيضا العجز الذي يستمر على الأمد الطويل في أغلب الأحيان.

---

[1]– راضية دنان، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، مجلد9، العدد2، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012، ص 152.

[2]– زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويلية في الجزائر (2000 – 2016)، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 2 جامعة سطيف1، ص 319.

[3]– عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية – دراسة تحليلية تقييمية، ديوان مطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005، ص 207.

[4]– صبرينة كردودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 04، العدد7، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ديسمبر 2018، ص 193.

ويعرف العجز الهيكلي أيضا على أنه: هذا النوع من العجز ليس راجع إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأول إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على معدلات التهرب الضريبي[1].

ج. أسباب عجز الموازنة العامة:

إن عجز الموازنة العامة وزيادته في أي دولة يعود إلى عدة أسباب تنحصر في مجملها في عوامل تؤدي إلى الإنفاق الحكومي العمومي، وأخرى تؤدي إلى تراجع الإيرادات.

زيادة النفقـات العـامة:

1- ظاهرة تزايد النفقات العامة:

تعتبر ظاهرة إزدياد النفقات العامة وتنوعها من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة، وهذا نتيجة تطور وزيادة دور الدولة ودرجة تدخلها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية.

وقد توصل الإقتصاديون على جعل ظاهرة إزدياد النفقات العامة قانونا عاما من قوانين التطور الإقتصادي والإجتماعي.

وكان العالم الألماني فانجر wangner[2] أول من تطرق إلى قانون زيادة النفقات العامة، وهذا بعد أن قام بدراسة حجم النفقات العامة للعديد من ا لدول الأوروبية في القرن التاسع عشر.

وقد فسر هذا العالم هذه الظاهرة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد إلتزمتها مع إتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومنه فإن النفقات تزداد تبعا لذلك.

أظهرت بعض الإحصائيات الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية تزايد النفقات العامة بغض النظر عن درجة النمو الإقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها، مع أن حجم الإنفاق العام قد تميز هو الآخر بالزيادة لكن نسبة زيادة النفقات العامة كانت أكبر.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة النفقات العامة لا تترتب عليها زيادة عبئ التكاليف العامة كالضرائب على الأفراد بنفس معدل زيادة النفقات العامة وهذا حتى مع زيادة الوعاء الضريبي لمواجهة النفقات العامة بمعدل أكبر من زيادة الدخل القومي.

---

[1]- علي قردود ، نسرين كنزيز ، مرجع سابق، ص199.

[2]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005, ص 33.

2- أسباب تزايد النفقات العامة:

سنقوم في مايلي بتناول أسباب تزايد النفقات العامة والتي تتمثل في: [1]

أولا: أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة:

المقصود بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة بزيادة المنفعة الحقيقية المترتبة كل هذه النفقات وزيادة عبئ التكاليف بنية معنية تختلف عن نسبة زيادة النفقات العامة، كما أنها تبين زيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للأفراد .

وتشير أيضا إلى الزيادة المضطرة في حجم النفقات والتي ترجع إلى عدة أسباب حسب تطور وتقدم كل دولة.

وسنشير إلى أسباب إقتصادية، إجتماعية السياسية، إدارية، مالية، عسكرية.

الأسباب الإقتصاديـــة: تتمثل هذه الأسباب في:

- التوسع في المشروبات العامة.
- اتساع الدور الإقتصادية.
- زيادة المنافسة الإقتصادية.
- زيادة الدخل القومي.

الأسباب الإجتماعيـة: تتمثل هذه الأسباب في:

- ميل السكان في العصر الحديث للتركز في المدن والمراكز الصناعية أدى إلى زيادة النفقات المتعلقة بالخدمات العجيبة والتعليمية ووسائل النقل والمياه.
- زيادة الوعي الإجتماعي بسبب انتشار العلم حيث أصبح المواطنون يعرفون حقوقهم ويطالبون بها، مثل مطالبتهم بالتأمين كل البطالة والعجز والشيخوخة نتج عن هذا تقديم الدولة للإعلانات وتقديم الخدمات الإجتماعية مما أدى إلى زيادة النفقات العامة خاصة النفقات التحويلية.

الأسباب السياسيـة : تتمثل هذه الأسباب في:

- انتشار المبادئ الديمقراطية أدى إلى إهتمام الدولة بمطالب المواطنين والقيام بالخدمات الضرورية لهم.
- مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الأحكام المترتبة على الدولة مثل التعويضات.....الخ.
- إتباع نطاق التوسيع الدبلوماسي للدول يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

[1]- خالد شحادة، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 81-85.

الأسباب الإداريـــة : تتمثل هذه الأسباب في:

- سوء التنظيم الإداري وعدم محاربة للتطور الإقتصادي والإجتماعي وتطور دور الدولة.
- الإكثار والإسراف في مصاريف التميز وزيادة الملحقات والمراكز الإقتصادية وزيادة عدد الموظفين.

الأسباب الماليـــة : تتمثل هذه الأسباب في:

- سهولة عملية الإقراض في الوقت الحالي أدى إلى إعماد الدولة عليها من أجل تمويل الميزانية العمومية، مما يزيد من الإنفاق الحكومي. "دفع الدين ودفع أقسامه وفوائده".

الأسباب العسكريـة: تتمثل هذه الأسباب في:

- اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها خاصة في الوقت الحالي الذي يتميز بالاضطرابات بين الدول خاصة الدول الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري للدول.

ثانيـا: أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة

تعود الأسباب المؤدية لزيادة النفقات العامة بهذا المفهوم إلى تدهور قيمة النقود وطريقة إعداد الموازنة العامة والحسابات المالية العامة، ومساحة الدولة وعدد سكانها. [1]

تدهور قيمة النقود: وتعني انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي نقص مقدار السلع والخدمات المراد الحصول عليها عند نفس العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل. هكذا ما يفسر إرتفاع أثمان الخدمات والسلع، وهنا تتجه الدولة إلى معالجة هذا التدهور عن طريق زيادة نفقاتها لتغطيته.

إختلاف الفن المالي: ويتعلق بطرق وكيفية إعداد الموازنة العامة، والحسابات العامة واختلاف طرق تقييد الحسابات المالية التي تكون في الميزانية العامة، ففي الماضي كان يتم تخصيص بعض الإيرادات التي يحصلها قطاع معين لتغطية نفقته مباشرة، وبالتالي لا تظهر كل الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة وهذا يجعل النفقات الظاهرة في الميزانية العمومية أقل من الحقيقية.

أما الآن في العصر الحديث فيستعمل في الموازنة العمومية مبدأ الوحدة أو العمومية ومبدأ عدم التخصيص حيث تظهر كل النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للدولة.

التوسع الاقليمي والنمو السكاني (زيادة مساحة الدولة وعدد السكان): من البديهي أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة النفقات العمومية لأن كلما كان عدد السكان كبير كلما كانت احتياجاتهم ومطالبهم أكبر إضافة أن زيادة مساحة الدولة وإقليمها يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، حيث أنه إذا كان الإنفاق العام يزيد عند توسع الرقعة الجغرافية للدولة أو زيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأهلي فإن الزيادة في الإنفاق تكون زيادة ظاهرية فقط.

[1]- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1998، ص ص 58-60،

تراجع نمو الإيرادات العامة :

لا يمكن أن يظهر عجز الموازنة بسبب الإرتفاع الكبير في الإنفاق العام ما دام هناك ما يقابله من زيادة في الإيرادات العامة بنفس النسبة، إنما يظهر العجز إذا كانت نسبة زيادة النفقات أكبر من نسبة زيادة الإيرادات.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى قصور الإيرادات العامة للدولة:

انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني: وهذا راجع إلى قلة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، وأيضا إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، وهذا يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية.

كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات هو كثرة الإعفاءات الضريبية فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة.

زيادة التهرب الضريبي: الناتج عن اتساع حجم الإقتصاد الموازي من جهة، وضعف كفاءة الإدارة الضريبية "من جهة أخرى [1].

د. آلية تمويل عجز الموازنة العامة:

يتم تمويل العجز الموازني بعدة طرق نذكر منها:

1. استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة:

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مستخدمة عدة طرق من أجل ضمان الإستقرار الإقتصادي، حيث أنها تقوم بمواجهة أي مشكلة تواجهها ومعالجة أي خلل يصادفها كما هو الحال في إشكال عجز الموازنة العامة.

حيث تقوم الدولة بمواجهة هذا العجز من خلال:

- **ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولوياته:**

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه: "تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالي للدول[2].

لنجاح ترشيد الإنفاق العام يجب:

- أي لا يتعدى معدل نمو الإنفاق الإستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

[1]– أحسن دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة الأبحاث الاقتصادية إدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013، ص106.

[2]– حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص 412.

- لا بد من الوصول بشكل تدريجي إلى تلك الحالة التي يتساوى فيها صرف الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، وهي الأحسن أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق الجاري.

- **تخفيض الأجور:**

وهذا من خلال تحديد سقف الأجور، وتجميد العلاوات الإجتماعية وتوقيف التوظيف الجديد، وإعادة النظر في شروط الحصول على التقاعد.

إجراء تخفيض في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الإجتماعي:

أن نزع الدعم على أسعار السلع التموينية الهامة والضرورية، ويكون إيقاف الدعم على مراحل أو على مرحلة واحدة، وهذا حتى يتساوى سعر السلعة مع تكلفتها على الأقل.

الضغط على النفقات العامة الموجهة للتعليم والصحة:

حيث أنها تمثل أكبر القطاعات الموجه لهما الإنفاق العام بجانبيه الجاري والإستثماري فيجب تخفيض هذا النوع من الإنفاق، وإفساح المجال للقطاع الخاص للاستعمار هذا المجال.

2. إستخدام الإيرادات العامة في علاج الميزانية:

يعتبر الإيرادات العامة المصدر الأساسي لتمويل نفقات الدولة، لكن في بعض الأحيان وسبب كثرة الإنفاق العام لا يمكن للإيرادات العادية المنتظمة تغطية هذا الحجم الكبير من النفقات العامة، وعلى أساس هذا تلجأ الدولة إلى الإيرادات غير عادية أي تلجأ إلى إقتراض المبالغ التي تحتاجها، وذلك بتنويع مصادر إيراداتها ، ومن أبرز هذه الإيرادات:

- **الإصدار النقدي الجديد:**

أو ما يسمى التمويل بالتضخم وذلك عن طريق التوسع في الإئتمان أو زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد، وعملية الإصدار النقدي الجدي هي خلق كمية أيضافية من النقد الورقي يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة وفق ضوابط تحكم عملية الإصدار هذه من حيث الكمية والجهة التي تشرف على الإصدار[1].

- **القروض العامة:**

القرض العام هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء إلى الإقتراض من أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية" مع التعهد برد مبلغ القرض وسداد فوائده وفقا لشروطه[2].

---

[1]– أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 55.

[2]– مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990 – 2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 148.

والقروض العامة من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول في تغطية نفقاتها في حالة وجود عجز في ميزانيتها خاصة الدول النامية التي تعاني من نقص في موارد التمويل الذاتي رغم خطورة الإعتماد عليها لمالها من نتائج سلبية خاصة في ما يتعلق بالقرض وتراكم فوائده.

I-3- الدراسات السابقة:

سنتطرق في هذا الجزء "المحور" إلى عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا محل الدراسة مع استخلاص أهم النقاط المشتركة، وأهم الاختلافات بين دراساتنا والدراسات السابقة.

I-3-1-عرض دراسات السابقة:

الدراسات العربيـة:

دراسـة: كنريز نسرين، حميدة مختار، والمعنونـة:

آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمنة إنهيار أسعار النفط – دراسة حالة الجزائر –.

وتمثلت في مقال نشر في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الإقتصادي 35 (01):

وتطرقت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم وأنواع وأسباب عجز الموازنة العامة، كما وضحت أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في سد العجز الميزانياتي في ظل انهيار أسعار البترول، وقد خلصت هذه الدراسة ان الحكومة الجزائرية إلتجأت إلى الإقتطاع من رصيد صندوق الإيرادات كخطوة دفاعية أولى، مع اتخاذها لمجموعة من الاجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي بداية من سنة 2016، وتخفيض سعر العملة الوطنية كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي، والحد من الطلب على الواردات، وكذا تقليل الضغوط على الإحتياطات الدولية لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط، إلا أن هذه الإجراءات لا تعتبر كافية حيث أنها تكمن في حلول قصيرة المدى ولا تمثل حل جذري لمشكلة عجز الموازنة، كما لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي التي ترتبت عنه مشكلة التضخم في ظل ضعف الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني.

دراسة: قرود علي، كنريز نسرين، سبتمبر 2018 والمعنونة بـ:

آلية تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي حالة الجزائر – 2007 – 2017. وهي عبارة عن مقال في مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية العدد الرابع عشر.

هذه الدراسة الوضع الذي كانت تعاني منه الجزائر في ظل تفاقم وزيادة عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع الإيرادات العامة نتيجة إنهيار أسعار الصرف سنة 2014 من جهة وزيادة الإنفاق الحكومي من جهة أخرى، وفي الفترة الممتدة من 2007 –2017.

كما حاولت البحث عن الآليات المستخدمة والمعتمدة في علاج هذا العجز وقد حوصلت هذه الدراسة إلى لجوء الدولة للإقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات وترشيد النفقات العامة، واستحداث آليات وإقراض جديدة من خلال اللجوء للتمويل غير تقليدي.

دراسة: صبرينة كردودي، صبرينة مانع، سهام كردودي، ديسمبر 2018، والمعنونة بـ: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها. وهي عبارة عن مقال في مجلة نور الدراسات الإقتصادية – مجلد 04 عدد 07،.

وقد اهتمت هذه الدراسة بدراسة مشكلة عجز الميزانية العامة للدولة وهي من أهم المشاكل الإقتصادية المعاصرة، والتي اختلفت الآراء حولها خاصة وقد أصبحت صفة مميزة لمعظم ميزانية الدول المتقدمة منها والنامية، وقد ركزت الدراسة على تحليل العوامل المؤدية للعجز الموازاناتي وطرق معالجته وأهم الآثار الناتجة عنه.

وقد خلصت الدراسة أن تمويل الميزانية العامة للدولة المعاصرة ينتج عنه بعض الآثار السلبية التي تؤثر على النشاط الإقتصادي أهمها مزاحمة القطاع الخاص خاصة في مجال القروض، أي جزء كبير من القروض التي تقدمها البنوك التجارية توجه القطاع الحكومي والدولة، إضافة إلى موجة التضخم التي يمكن أن تحدث نتيجة تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي.

دراسة أحمد قاسمي، رشيد زرقط، 2020: بعنوان أساليب التمويل التقليدي لعجز ميزانية الدولة وبديلها الإسلامي.

وتتمثل في مقال نشر في مجلة الإقتصاد الجديد 2020، وقد تطرق هذه الدراسة إلى بيان الآثار الإقتصادية السلبية لتمويل عجز الموازنة في النظام الإقتصادي التقليدي وتبين أفضلها، إضافة إلى تطرقها لمفهوم الوقف الإسلامي وخصائصه الإقتصادية، وقد تبين أن أفضل أساليب التمويل العجز الموازاناتي في النظام الإقتصادي التقليدي هو أسلوب الإستدانة من الجهاز المصرفي المحلي ذو الفوائض النقدية مع الإشارة إلى صعوبة هذا النوع من التمويل في الدول النامية بسبب قلة الموارد.

كما بينت الدراسة خصائص الوقف الاسلامي ومميزاته التي تجعله أفضل من أساليب التمويل التقليدي لعجز الميزانية العامة.

دراسة: زهير دعاس، 2019، والموسومة بـ: قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000–2016) وهي عبارة عن مقالة في مجال آفاق علمية المجلد 11 العدد 02 رقم العدد التسلسلي19

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لتطور العجز الموازني في الجزائر بين سنتي 2000–2016، من خلال استعراض مختلف عوامل تناميه ومختلف أساليب تمويليه، وتم التوصل في هذه الدراسة إلى أن العجز الموازني في الجزائر وبالرغم من زيادته وتفاقمه في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال حسابي، وهذا راجع إلى السياسة الحذرة المنتهجة من طرف الجزائر في تسيير عوائد مواردها النفطية من خلال آلية صندوق ضبط الموارد، حيث بينت الدراسة أن حوالي 70%. (متوسط

الفترة 2008-2016) من تمويلات العجز الموازني تمت بالإعتماد على تدخلات هذا الصندوق، في مقابل انحصار التمويلات المصرفية وغير المصرفية والإستدانة، والتحدي الأهم الذي يواجه الجزائر.

هو ضرورة استدامة تمويل الموازنة العامة من خلال ترشيد سياسات الإنفاق العمومي والبحث عن مصادر تمويلية بعيدة عن العوائد النفطية، خاصة أن العجز سيتحول إلى حقيقي بعد سنة 2019 إذا استمرت الأوضاع على حالها، وما يفتح المجال أمام احتمالية الإقتراض الداخلي والخارجي لتمويله.

دراسة: خليفي سامية، والمعنونة:

developement review : The impact of the unconventional financing policy in addressing algeria's public budget deficit during the period (2010-2018)

والتي كانت على شكل مقال في Governance, social responsibility and sustainable

وكان الهدف من هذه الدراسة معالجة ظاهرة عجز الميزانية العامة التي تعاني منها الجزائر والتي تحدث جراء إرتباط إقتصادها بالمحروقات، وجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط، وحتى يغطى هذا العجز وجب البحث في الخيارات التمويلية المتاحة للإنفاق العام في ظل تراجع الإيرادات العامة وقد تم استخدام آليات إقراض جديدة من خلال اللجوء إلى التمويل غير تقليدي، محاولة الوصول في المالية العامة والوصل إلى التوازن في مختلف مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة تفيد بأن سياسة التمويل غير التقليدي لها آثار إيجابية على المدى القصير حيث توفر للخزينة العمومية السيولة، في حين تظهر نتائج سلبية على المدى المتوسط والطويل تمثلت في إنهيار قيمة العملة بالدينار الجزائري وظهور ضغوط تضخمية.

- دراسة: تواتي كريمة، بناي مريم 2017، والتي كانت تحت عنوان: La chute des prix de pétrole et problématique de financement du déficit budgétaire en Algérie وهي عبارة عن مقال في

revue d'économie et statistique appliquée. volume 14, numéro 2.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آليات تمويل النفقات العمومية في الجزائر في ظل الهبوط الحاد في أسعار النفط في الفترة الممتدة ما بين 2014-2018 توصلت هذه الدراسة أن تمويل النفقات العامة هو أحد اهتمامات الكبرى للدولة وبينت أن تسيير الميزانية العامة للدولة أظهر حدوده خاصة فيما يخص التكفل بالمشاريع والإستثمارات الجديدة وهذا ما يحتم على الدولة إيجاد آليات جديدة للتمويل.

في هذا الصدد كانت الإقتراحات الجديدة تصب في ضرورة إيجاد تمويل مبتكر للميزانية العمومية.

ويتعلق الأمر بإقامة شكل جديد من العلاقات التعاقدية الملزمة للقطاع العام بالقطاع الخاص وهو الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

I-3-2- محل الدراسة من الدراسات السابقة:

عند عرض الدراسات السابقة لموضوعنا وجدنا منها يشترك ويتشابه مع دراساتنا في بعض النقاط ومنها ما يختلف عنها.

أ- أوجه التشابه:

وجدنا أن جل الدراسات اشتركت مع دراستنا وتقاطعت معها في بعض النقاط الأساسية حيث تطرقت إلى تصريف الموازنة العامة ومبادئها والتطرق إلى جانبينها من الإيرادات والنفقات، كما تناولت جانب عجز الموازنة وطرق علاجه.

كما وجدناها تتشارك في فكرة أساسية تتمثل في أن أهم تحدي يواجه الدولة الجزائرية هو ضرورة استدامة تمويل الموازنة العامة من خلال ترشيد سياسات الإنفاق العمومي والبحث عن مصادر تمويلية جديدة غير نفطية.

وقد تشابهت في جزئية صغيرة مع دراسة صبرينة كردوي وصبرينة مانع في جزئية صغيرة تخص تمويل البنوك للعجز الموازناتي.

أيضا تشابهت دراستنا في جزئية صغيرة مع دراسة أحمد قاسمي ورشيد زرقط في ما يخص لجوء الدولة للإستدانة من البنوك في معالجة عجز موازناتها.

ب-أوجه الاختلاف:

ما تختلف به دراستنا عن الدراسات السابقة أو ما تتميز به أنه ركزنا على البنوك وآلياتها في تمويل عجز الموازنة بالإسقاط على حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000 و 2019، أما الدراسات الأخرى فقد ركزت على نقاط أخرى غير دراستنا، حيث أن:

دراسة كنزيز نسرين وحميدة مختار ركزت على آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إنهيار أسعار النفط.

أما دراسة قرود على وكزيز نسرين فقد ركزت على التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي كآلية لسد عجز الموازنة العامة.

في حين أن دراسة صبرينة كردودي وصبرينة مانع وسهام كردوري على أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها.

في حين أن دراسة أحمد قاسمي ورشيد زرقط فقد ركزت على:

ركزت على الوقف الإسلامي وخصائصه ووصلت إلى أنه أفضل من كل الطرق التقليدية لتمويل عجز الموازنة.

وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراسة خليفي سامية حيث وصلت دراسة هذه الأخيرة إلى أنه على الجزائر الإعتماد على آلية التمويل غير التقليدي في تمويل عجزها الموزاني والتي تطوي في طياتها إيجابيات وسلبيات.

كما اختلفت هذه الدراسة مع دراسة تواتي كريمة وبناي مريم التي خلصت إلى وجوب توجه الجزائر إلى إقامة علاقات تعاقدية جديدة ملزمة للقطاع العام بالقطاع الخاص أي القيام بالشراكة بين القطاع والقطاع الخاص من أجل حل مشكلة عجزها الموزاني.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة نقاط أساسية، نستخلص منها أن:

الموازنة العامة هي برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة، حيث يعكس هذا البرنامج سياستها في كافة الميادين من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق والإيرادات، والموازنة العامة عبر أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة تعتبر أداة رئيسية تستخدمها الدولة في السياسة المالية لتحقيق برامجها وأهدافها الإجتماعية والإقتصادية.

عجز الموازنة العامة ماهو إلا انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات هذا ما يدفع بالدولة إلى توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، وتلجأ الدولة للإيرادات غير العادية من أجل ذلك والمتمثلة في الإصدار النقدي، والتمويلات البنكية التي تكون على بشكل عروض عامة.

يعتبر التمويل البنكي آلية أساسية من آليات تمويل عجز الموازنة حيث برزت أهميته كعنصر أساسي لتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة وتحقيق التنمية الإقتصادية.

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة بشكل أكبر حول الموازنة العامة وعجزها وآليات تمويله، والتمويل البنكي كآلية من هذه الآليات، عرضنا بعد الدراسات السابقة التي تطرقت ولو بشكل جزئي للموضوع.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية

تمهيـد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة والذي تضمن مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويلات البنكية والموازنة العامة وعجزها وآلية تمويله والتي يعتبر التمويل البنكي أحد آليات الأساسية فيه إضافة إلى عرضنا إلى بعض الدراسات المتعلقة بعجز الموازنة والطرق المختلف لتمويله سنقوم في هذا الفصل بإثبات مدى تناسب وتطابق الأدبيات النظرية سابقة ذكر مع الجانب التطبيقي وبيان العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتمويل البنكي وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية للتمويل البنكي للعجز الموازاني للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2019 وذلك يكون على النحو التالي:

- الإطار المنهجي للدراسة
- تحليل بيانات الدراسة
- مناقشة نتائج واختبار الفرضيات.

II-1- الإطار المنـهجي للدراسة:

انطلاقا من فرضيات الدراسة الموضوعة ولإثبات صحتها أو نفيها سيتم البحث بشكل إحصائي على كيفية تمويل عجز الموازنة العمومية في الجزائر بين مصدرين أساسين من التمويلات سواءا البنكية أو غير بنكية وبالتركيز خصوصا على التمويل البنكي والذي هو موضوع دراستنا وتتبع قيمته في الفترة الممتدة بين 2000-2019، وإعتبار التمويل الغير البنكي هو أساس يتخذ في هذه الدراسة للمقارنة.

II-1-1- عينة الدراسـة:

من خلال هذه الدراسة سنحاول تحليل التمويل البنكي وعجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000- 2019 وذلك بالإعتماد على الاحصائيات المتعلقة بعجز الموازنة العامة وطرق تمويله المختلفة في الفترة السابقة الذكر باستخدام البيانات السنوية.

II-1-2- نموذج الدراسة:

ويمكن توضيح المتغيرين المعتمدين في الدراسة وفق الشكل التالي :

المتغير المستقل **المتغير التابع**

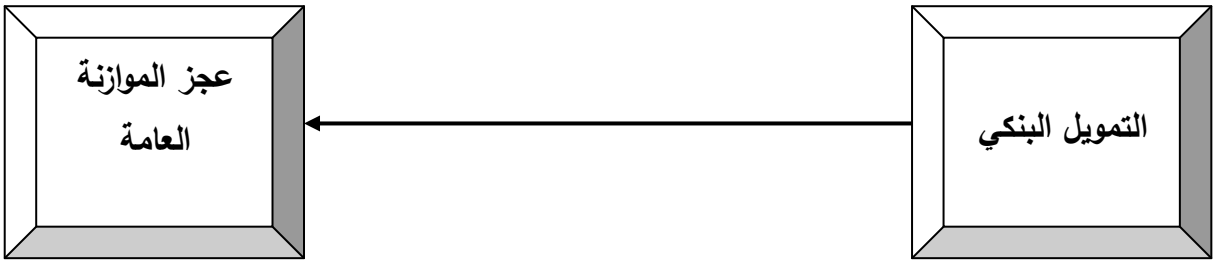

التمويل البنكي : هو الإمداد بالأموال اللازمة وتوفيرها لطالبها من طرف البنوك في أوقات الحاجة إليها وفق شروط معينة.

عجز الموازنة العامة : هو زيادة إجمالي النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

التمويل غير بنكي: هو الإمداد بالأموال اللازمة من مؤسسات غير بنكية أثناء الحاجة إليها.

"صندوق ضبط الموارد، القرض السندي، التمويل غير التقليدي"

II-1-3- أدوات الدراسـة:

تم الإعتماد على مجموعة من المصادر للوصول إلى مدى مساهمة البنوك في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر الفترة الممتدة من 2000-2019.

سنحاول معرفة عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية وطرق تغطيته في الفترة الممتدة من 2000-2019.

لدينا احصائيات متعلقة بعجز الموازنة

- إحصائيات متعلقة بالتمويل البنكي.
- احصائيات متعلقة بالتمويل غير بنكي.

وقد تم استخراج هذه الاحصائيات من موقع وزارة المالية ومختلف تقاريرها بمديرية التوقعات ورسم السياسة.

II-1-4- المعالجات الاحصائية المعتمدة:

قمنا بتحليل بيانات الدّراسة من خلال الجداول والمنحنيات البيانية والدوائر النسبية لتوضيح رصيد الموازنة العامة في الدولة ما بين سنة 2000-2019 وكذا إجراء مقارنة بين التمويلات البنكية وغير بنكية لعجز الموازنة العامة للدولة في تلك الفترة.

II-2- تحليل بيانات الدراسـة:

رصيد الموازنة العامة ما هو إلا الفارق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، ومن منظور المالية العامة للدولة تعتبر الموازنة العامة للدولة حركة يومية بين الأرصدة المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة ومنه فرصيد الموازنة ليس ذلك الذي يظهر في نهاية السنة بل هو الفرق اليومي بين النفقات والموارد، على هذا الأساس تحتاج الخزينة العامة يوميا إلى إحداث توازن بين الحسابين لتوفير التمويل اللازم للإنفاق العام، وفي غالب الأحيان يتم اللجوء إلى القروض البنكية أو التمويلات البنكية لسد العجز الذي يظهر يوميا، حيث أن الإقصاد الجزائري يصنف ضمن إقتصاديات الإستدانة بينما يحتاج الأمر إلى وسائل تمويل أخرى إذا بلغ العجز مبالغ مالية كبيرة.

II-2-1- تحليل بيانات الموازنة العامة :

سنتطرق في هذا الجزء إلى تحليل عجز الموازنة العامة للجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000- 2019.

الجدول رقم (04): جدول يمثل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر 2000-2019

السنوات	رصيد الموازنة
2000	-53.198,00
2001	68.700,00
2002	26.038,00
2003	-164.624,00
2004	-285.372,00
2005	-338.045,00
2006	-611.089,00
2007	-1.159.519,00
2008	-1.288.603,00
2009	-970.972,00
2010	-1.392.296,00
2011	-2.363.759,00
2012	-3.254.143,00
2013	-2.128.816,00
2014	-3.068.021,00
2015	-3.103.789,00
2016	-2.285.913,00
2017	-1.234.745,00
2018	-1.342.601,00
2019	-1.138.977,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: احصائيات وزارة المالية للسنوات ما بين 2000- 2019.

حققت الدولة الجزائرية عجز في رصيد الموازنة العامة سنة 2000 قدر بـ53198.00 مليون دينار جزائري وهذا راجع إلى الأزمة الإقتصادية والسياسية التي كانت تعيينها الجزائر نتيجة العشرية السوداء حيث كان تجد صعوبة في تمويل نفقاتها وفي تحصيل إيرادتها بسبب الظروف التي كانت سائدة.

في سنتين 2001- 2002 تم تحقيق فائض في رصيد الموازنة العامة لكن نسب متفاوتة حيث كان الفائض في سنة 2001 أكبر من سنة 2002 وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية والذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة إضافة إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الخام بسبب تبني الدولة برنامج دعم النشاط الإقتصادي الذي بعث من أجل النهوض بالقطاعات

الرئيسية الكبرى من أشغال كبرى وهياكل قاعدية وتنمية محلية وبشرية، وتحقيق إصلاحات في قطاع الفلاحة والصيد والبحري، وهذا تزامنا مع عدم الغلو في الإنفاق العام.

وابتداءا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2019 حققت الموازنة العامة للدولة الجزائرية عجز في رصيدها، هذا العجز كان يختلف من فترة لأخرى ومتراوح بين الإرتفاع بشكل متزايد أو الإرتفاع بشكل متناقص، ثم يتناقص هذا العجز في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

ففي الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2006 كان العجز في الرصيد الموازي يرتفع بشكل متزايد وهذا راجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي حيث باشرت الدولة في برنامج دعم النشاط الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث وبالرغم من إرتفاع حصيلة الجبائية البترولية إلا أن السياسة الإنفاقية التي كانت تتبعها الدولة أدت إلى زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة حيث أنفقت الدولة مبالغ كبيرة من أجل تحقيق نمو في التاج المحلي الخام عن طريق القيام بالإستثمارات وتحفيز الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي وترقية الشركات، وهدفت إلى تنشيط الطلب الكلي وعدم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة كما قامت بمحاولة إصلاح القطاع الفلاحي من أجل الإستثمار فيه، كل هذا أدى إلى ارتفاع بسيط في الناتج المحلي الخام إضافة إلى زيادة الإيرادات سبب إرتفاع أسعار النفط كل هذا أدى إلى انخفاض قيمة عجز الموازنة في الفترة 2007 حتى 2008 مقارنة بالسنوات السابقة.

في سنة 2007 تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي يمول من فائض إيرادات الجباية البترولية وأن الهدف الأساسي له هو تغطية عجز الموازنة العامة، لكن موارده تتأمر بأسعار النفط فالتقلب في أسعار النفط يؤدي إلى التقلب في موارده، حيث بدأت الجزائر في تمويل عجزها منه، ولهذا حت مع وقوع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي أدت إلى انهيار أسعار البترول في السوق العالمية بسبب قلة الطلب عليه لم تظهر نتائجها مباشرة على الخزينة العمومية الجزائرية لأنها عليه لم تظهر نتائجها مباشرة على الخزينة العمومية الجزائرية لأنها كانت تعتمد على صندوق ضبط الإيرادات وبدأت تأثيرات الأزمة المالية تظهر في أواخر سنة 2009.

وقد ارتفع العجز الموازني ابتداءا من سنة 2010 إلى غاية 2014 حيث وصل إلى ذروته في سنة 2012، وحقق قيم مرتفعة في سنتي 2013 – 2014 مقارنة بالسنوات الأخرى، وهذا راجع إلى التوجه السياسي الذي اتبعته الدولة الجزائرية ذلك الوقت انتهجت سياسة توسعية في الإتفاق العام لإعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الإقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة وتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية حيث قامت الجزائر بتنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية والذي رصدت له الجزائر مبلغ 286 مليار دولار والذي يعتبر أكبر برنامج تنموي عرفت الجزائر منذ الاستقلال ولهذا بلغت دروة العجز سنة 2012، وكانت قيمة مرتفعة في السنوات 2013، 2014 هذا ما أهلك عائق الدولة خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط في سنة 2014 حيث أنه كان الرابط المستمر للنفقات العامة بالمقابل هناك نقص في الموارد العامة للدولة إضافة إلى انتشار التصخم وعدم

تحقيق المستوى المرغوب الوصول إليه بالبنك للنمو الإقتصادي إضافة إلى زيادة الورادات بصفة كبيرة ذلك الوقت وتراجع معدل صرف الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية وتراجع الاحتياطي من العملات الأجنبية كل هذا أدى إلى إرهاق عاتق الخزينة العمومية الجزائرية وأدى إلى تحقيق أكبر نسب من العجز الموازان.

الشكل رقم (07): منحى العجز الموازاناتي للجزائر 2000-2019

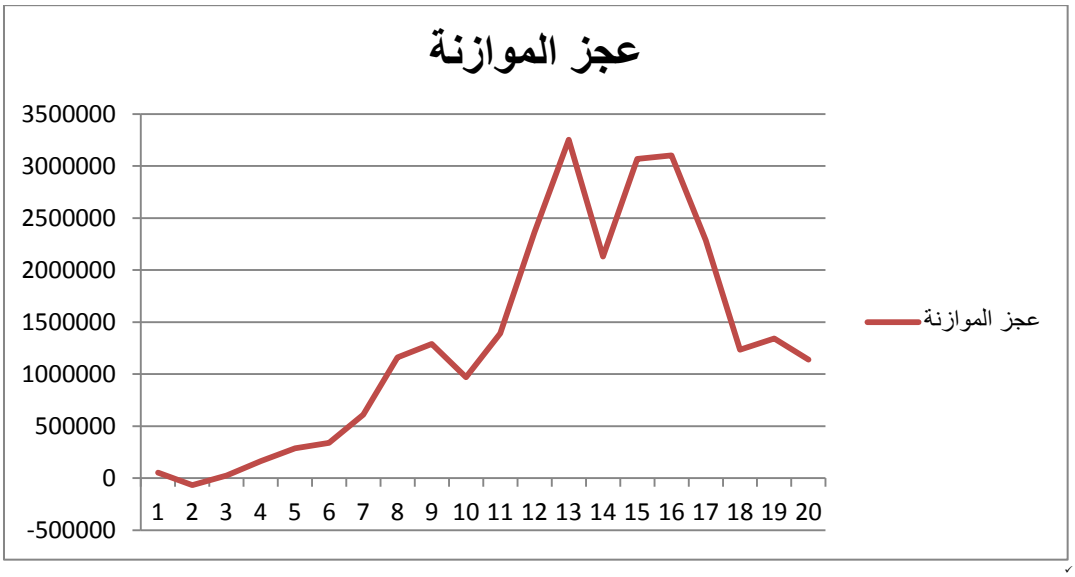

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات وزارة المالية للسنوات ما بين 2000-2019.

سنة 2015 بدأ البرنامج الخماسي للدولة المسمى ببرنامج توطيد النمو وقد واصل رفع التحديات التي رفعتها المخططات الخماسية السابقة وهذا الشراء السلم الإجتماعي ابتداءا من سنة 2016 إلى غاية 2019، كان هناك عجز في رصيد الموازنة العمة للدولة وكان على شكل متناقص نوعا ما وهذا راجع إلى سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي الذي استبعتها الدولة بسبب تراجع مداخيل النفط واتباع سياسة جبائية فعالة تهدف إلى تحصيل كل أنواع الضرائب والرسوم والإعتماد عليها كمورد أساسي لإيرادات الدولة وهذا أدى إلى زيادة الجباية العادية في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، أيضا كانت هناك زيادة في الجباية البترولية خاصة بعد سنة 2015 حيث بدأت أسعار النفط ترجع إلى مستويات متوسطة نوعا ما، إضافة إلى إتباع الدولة إلى سياسة تقليل النفقات العامة المتمثلة في تجميد المشاريع الإستثمارية إلا الضرورية منها في ميزانية التجهيز، وأيضا وضع سقف للإنفاق في ميزانية التسيير إضافة إلى تجميد مسابقات الوظيفي العمومي إلا في قطاعات الصحة والتربية والتعليم، وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهذا منذ سنة 2015 إلى يومنا هذا، إضافة أنه في سنة 2016 قررت الحكومة إطلاق ما يسمى بالقرض السندي وذلك للإعتماد عليه كمصدر تمويل للخزينة

العمومية في ظل شح الموارد وعدم نجاعة إجراءات ترشيد النفعات العامة ورفع التحصيل الجبائي وقد بدأ بطرح السندات للاكتتاب العمومي بقيمة تقارب 600 مليار دج.

وقد ارتفعت الإيرادات العامة ارتفاعا نسبيا بسبب الحصول على الموارد من الجباية العادية إضافة لرجوع أسعار النفط إلى مستويات مقبولة، كما عرفت النفقات العامة إستقرار نسبيا، وهذا انعكس على انخفاض عجز الموازنة العامة للجزائر، وهذا راجع أيضا للاعتماد على وسائل التمويل غير تقليدي مع نهائية 2017.

II-2-2- تحليل بيانات التمويل البنكي:

سنتطرق في هذا الجزء إلى تحليل عجز التمويلات البنكية في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000- 2019.

الجدول رقم (05):يمثل التمويلات البنكية ومعدل نموها 2000– 2019

السنوات	التمويل البنكي	معدل النمو للتمويل البنكي
2000	-175.344,00	/
2001	-136.962,00	-0,22
2002	58.129,00	-1,11
2003	31.231,00	0,15
2004	-287.500,00	1,82
2005	118.745,00	-2,32
2006	-76.202,00	1,11
2007	-275.389,00	1,14
2008	-346.373,00	0,40
2009	93.460,00	-2,51
2010	30.146,00	0,36
2011	-19.829,00	0,29
2012	51.546,00	-0,41
2013	-165.461,00	1,24
2014	18.676,00	-1,05
2015	152.546,00	-0,76
2016	232.630,00	-0,46
2017	872.871,00	-3,65
2018	1.301.086,00	-2,44
2019	1.547.061,00	-1,40

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات وزارة المالية للسنوات ما بين 2000-2019.

نلاحظ أن التمويلات البنكية في السنوات 2000- 2001 – 2004 – 2005-2007-2008-2011 – 2013 ذات قيم سالبة وهذا يدل على تحقيق البنوك التجارية الوطنية لعجز على مستوى ميزاياناتها وبنسب متفاوتة أي هي في حاجة إلىالتمويل عجزها، هذا الأخير الذي يغطى عن طريق تدخل الدولة حيث تقوم الخزينة العمومية الجزائرية بتمويله.

في السنوات 2002 – 2003 – 2008 -2009 – 2010 – 2012 نلاحظ قيم التمويل البنكي موجبة وهذا يدل على أن البنوك تمول عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق التمويلات البنكية، حيث أنه تفاقم العجز الموازاني بسبب عدم إستجابة النفقات العامة للاجراءات المتخذة لترشيدها، إضافة إلى الإختلالات الكبيرة والاحتياج الظرفي المتزايد للتمويل بسبب عدم توفر الإيرادات اللازمة لتغيطة نفقات التسيير وأيضا النفقات الموجهة للعمليات قصيرة الأجل ومن هنا أصبحت التمويلات البنكية مصدرا أساسيا للتمويل خاصة بالنسبة لعمليات الخزينة قصيرة الأجل ومصدرا أساسيا لتمويل نفقات التسيير الخاصة بتسيير مختلف مصالح الدولة، كتمويل النفقات العامة المتعلقة بالأجور في مختلف القطاعات لمدة ستة الأشهر الأولى من كل سنة مالية وهذا قبل إرسال ميزانيات التسيير للقطاعات المختلفة من قبل وزارة المالية.

من سنة 2014 إلى غاية 2019: يظهر لنا الجدول أعلاه ارتفاع اعتماد الخزينة العمومية على التمويلات البنكية خاصة بعد سنة 2016 وذلك مع تفاقم عجز الموازنة العامة من جهة وعدم استجابة النفقات العامة لترشيدها وتقليلها من جهة أخرى.

إن التوسع في الإنفاق قبل الأزمة البترولية كان له تأثير مباشر على عجز الموازنة العامة في الفترة ما بعد 2015، وعلى الرغم من التدابير المتخذة من رفع وتنويع الجباية العادية، ضرائب رسوم والعمل على تقليل الاستيراد ومحاربة تضخيم الفواتير وترشيد الانفاق والقرض السندي إلا أن عجز الموازنة بقي متواصل هذا ما أدى إلى التحول إلى الإستدانة الداخلية من البنوك متمثلة في التمويلات البنكية خاصة لتغطية نفقات التسيير للدولة.

بالنسبة **لمعدل نمو التمويل البنكي :**

من 2000-2014 : كان معدل نمو التمويلات البنكية متذبذب وهذا راجع إلى الظروف والأوضاع السائدة آنذاك والتي نذكر منها ضعف الجهاز المصرفي وقلة الفوائض التي توجه للإستثمار في البنوك.

من 2014 – 2019: نلاحظ زيادة في معدل نمو التمويلات البنكية وهذا راجع إلى توجه الدولة نحو سياسة تشجيع البنوك وتقديم تسهيلات لها بالإضافة إلى توفر الفوائض المالية الموجهة إلى الإستثمار فيها إضافة إلى إعتماد الدولة عليها كوسيلة للتمويل بسبب إنهيار أسعار البترول.

الشكل رقم (08): منحى التمويلات البنكية 2000- 2019.

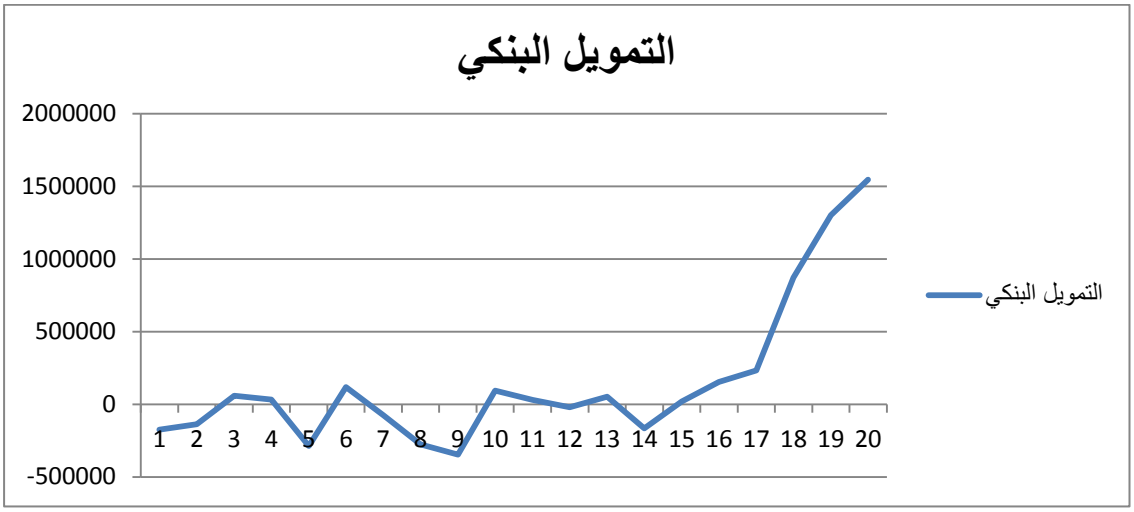

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات وزارة المالية للسنوات ما بين 2000-2019.

II-2-3- تحليل بيانات التمويل البنكي لعجز الموازنة العامة:

بالإعتماد على المعلومات والبيانات الموجودة في موقع وزارة المالية قمنا باستخراج الجدول التالي:

جدول رقم (06): رصيد الموازنة العامة في الجزائر وطرق تمويله 2000-2019.

السنوات	رصيد الموازنة	التمويل البنكي	التمويل غير البنكي
2000	-53.198,00	-175.344,00	105.650,00
2001	68.700,00	-136.962,00	85.335,00
2002	26.038,00	58.129,00	32.827,00
2003	-164.624,00	31.231,00	-860.430,00
2004	-285.372,00	-287.500,00	57.726,00
2005	-338.045,00	118.745,00	221.298,00
2006	-611.089,00	-76.202,00	172.573,00
2007	-1.159.519,00	-275.389,00	213.650,00
2008	-1.288.603,00	-346.373,00	508.146,00
2009	-970.972,00	93.460,00	655.258,00
2010	-1.392.296,00	30.146,00	674.339,00
2011	-2.363.759,00	-19.829,00	727.998,00
2012	-3.254.143,00	51.546,00	913.836,00
2013	-2.128.816,00	-165.461,00	241.112,00
2014	-3.068.021,00	18.676,00	204.084,00
2015	-3.103.789,00	152.546,00	136.614,00
2016	-2.285.913,00	232.630,00	64.584,00
2017	-1.234.745,00	872.871,00	82.872,00
2018	-1.342.601,00	1.301.086,00	467.093,00
2019	-1.138.977,00	1.547.061,00	566.022,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات وزارة المالية للسنوات 2000-2019.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه برسم الشكل البياني التالي:

شكل رقم (09) : منحى عجز الموازنة العامة و طرق تمويله "التمويلات البنكية وغير البنكية" 2000-2019

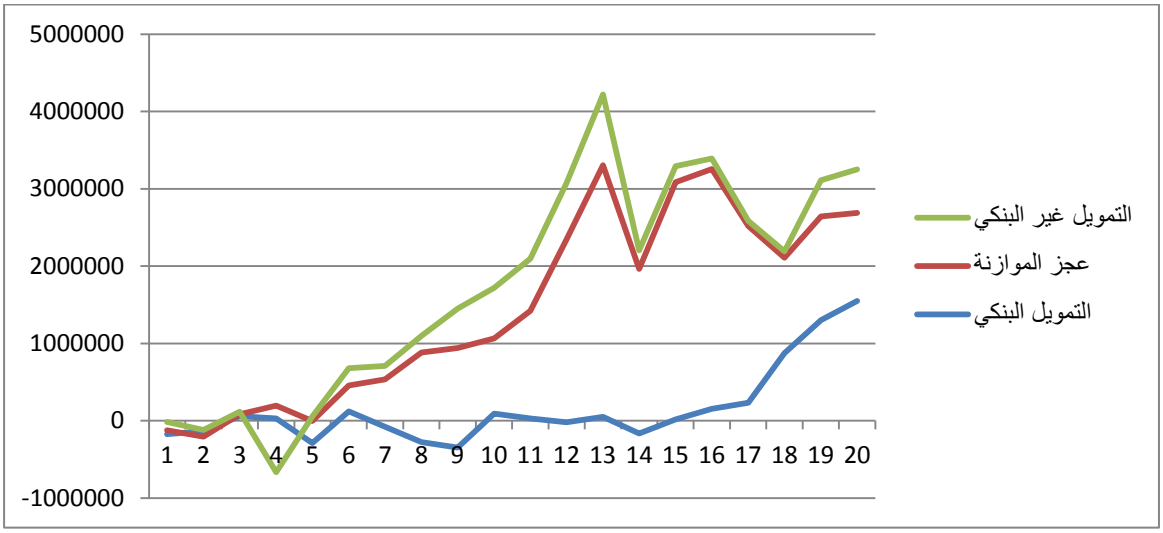

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات وزارة المالية للسنوات ما بين 2000-2019.

نلاحظ وفي سنة 2000 تم تسجيل عجز في كل من رصيد الموازنة العامة وفي ميزانيات البنوك، بينما كان التمويل غير بنكي موجب أي أن الموازنة العامة تمول عجزها عن طريق التمويل غير بنكي، وفي حالة تمويل هذا العجز كليا يذهب ما تبقى من الأحوال المرصدة في التمويلات غير بنكية لتمويل العجز المتواجد على مستوى البنوك.

في سنة 2001-2002 حقق رصيد الموازنة العامة فائقا وبالتالي لم يحتاج الدولة لا للتمويلات البنكية أو غير بنكية وفي نفس الوقت كان أرصدة التمويلات البنكية وغير بنكية موجبة أي أن مصادر مواردها متوفرة

سنة 2003 نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة حقق عجزا يقدر بـ 164.624 مليون دج، بينما كانت التمويلات البنكية موجبة حيث تلك الفترة كانت الدولة تعتمد على إقتصاد الإستدانة والذي تسيطر فيه القروض المصرفية، حيث أن الإصدار النقدي يكون عبارة عن عملية داخلية أي أن مقابلات الكتلة النقدية هي القروض المقدمة من طرف البنوك للإقتصاد، بينما كانت التمويلات غير بنكية سالبة وهذا راجع إلى عدم توفر مصادر التمويل غير بنكي ذلك الوقت.

سنة 2004، حققت الموازنة العامة عجز قدر بـ 285372 مليون دج، وكذلك وقعت البنوك في عجز على مستوى ميزانياتها قدر بـ 287500 مليون دج، في حين كانت التمويلات غير بنكية موجبة، حيث غطت عجز الموازنة بصفة جزئية، وهذا راجع إلى توفير مصادر للتمويل غير بنكي ذلك الوقت.

سنة 2005، تم تحقيق عجز في رصيد الموازنة العامة قدر بـ 338.048 مليون دج وتم تغطيته بصفة كلية عن طريق التمويلات البنكية وغير بنكية.

من سنة 2006 إلى غاية 2008: حقق الرصيد الموازناتي عجز بنسب متفاوتة بين الإرتفاع والانخفاض، وقد تمت تغطيته بشكل جزئي عن طريق التمويل غير البنكي في حين تعثرت البنوك

ووقع عجز على مستوى ميزانياتها، وقد اعتمدت الدولة على التمويلات غير بنكية في تمويل عجز موازناتها بالإعتماد على صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ سنة 2007 والذي يمول من فوائض الجباية البترولية والذي يعتبر مخزن الدولة الذي تمول منه عجزها حيث يعتبر صندوق ضبط الإيرادات موردا أساسيا من موارد التمويل غير بنكي.

سنتي 2009 –2010: كان هناك عجز بشكل متزايد على مستوى رصيد الموازنة العامة تمت تغطيته بشكل جزئي عن طريق التمويلات البنكية وغير بنكية.

سنة 2011: حققت الموازنة العامة عجزا في رصيدها قدر 2363784 مليون دج وتم تغطيته بشكل جزئي عن طريق التمويلات غير بنكية في حين حققت البنوك عجزا على مستوى ميزانياتها حيث نلاحظ أن قيمته سالبة.

سنة 2012: حققت الميزانية عجزا في رصيدها بلغ ذروته قدر بـ: 3.254.143 مليون دج، وقد تم تمويله بشكل جزئي بكل أنواع التمويلات.

سنة 2013: حققت الموازنة العامة عجزا في رصيدها قدر بـ: 2.128.816 مليون دج اعتمد في تمويله ولو بشكل جزئي على التمويلات البنكية حيث توسعت سياسة الإعتماد على القروض في تلك الفترة حيث تبنت الدولة سياسية إقتصاد الاستدامة.

من سنة 2014 إلى غاية 2016: تم تحقيق عجز على مستوى رصيد الموازنة العامة، وتم تغطيته بشكل جزئي في السنوات 2014 إلى غاية 2016.

أما السنوات من 2017 إلى 2019 فقد تم تغطيته بشكل كلي وهذا عن طريق التمويلات البنكية وأيضا غير بنكية كالإعتماد على صندوق ضبط الإيرادات والإعتماد على القرض السندي سنة 2016 في إطار ما سمي آنذاك بالنموذج الإقتصادي الجديد حيث لجأت الحكومة إلى سندات لتغطية ما عليها من عجز.

شكل رقم (10): مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر 2000-2019

المصدر : من إعداد الطالبة

وقد شهدت الجزائر تلك الفترة عجزا كبيرا في رصيد موازنتها بسبب انخفاض أسعار المحروقات، وزيادة النفقات العامة واتباع سياسة توسعية في الإنفاق، وقد بدأ العجز يتناقص في السنة الأخيرة بسبب استخدام الدولة لآليات مختلفة لتمويل عجزها الموازناتي كاتباعها سياسة ترشيد النفقات العامة، واتباعها سياسة جبائية فعالة، وتقليل واردتها... الخ، بالإضافة إلى بداية رجوع أسعار البترول إلى مستواها المتوسط.

والشكل الموالي يوضح نصيب كل من التمويل البنكي والتمويل غير البنكي في تغطية عجز الموازن العامة في الجزائر ما بين 2000-2019.

الشكل رقم: (11) التمويلات البنكية وغير بنكية لعجز الموازنة العامة للجزائر 2000 – 2019

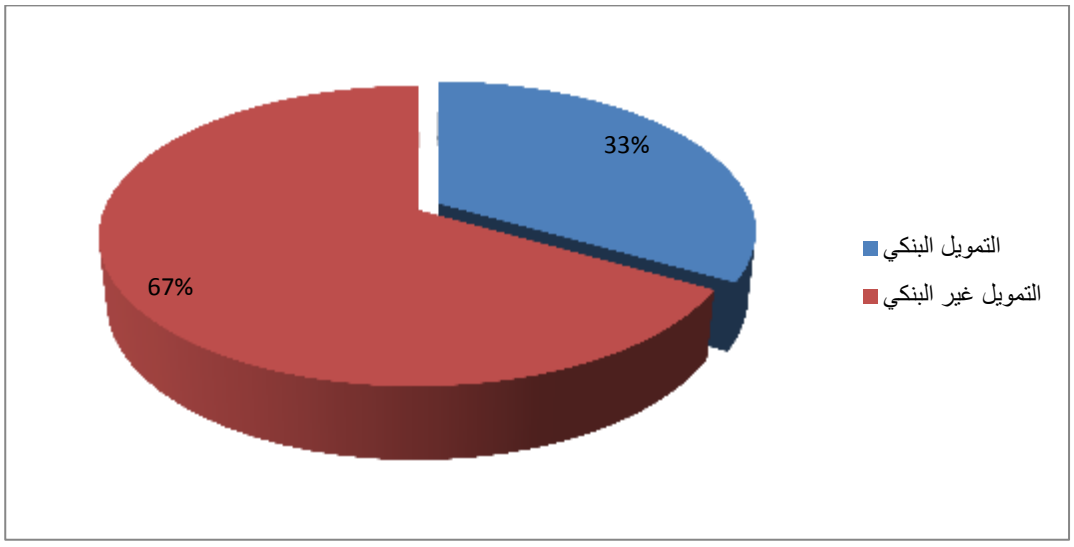

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على احصائيات وزارة المالية للسنوات ما بين 2000-2019.

II-3-مناقشة النتائج وإختبار الفرضيات:

يمكن مناقشة النتائج واختبار الفرضيات كما يلي:

II-3-1- مناقشة النتائج:

قمنا في هذه الدراسة بتناول الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وإشكالية عجزها وآليات تمويله، والتمويلات البنكية كآلية من آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وقد حاولنا إسقاط الدراسة على الجزائر والقيام بدراسة تحليلية للتمويل البنكي لعجز الموازنة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2000-2019 .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج سنقوم بمناقشتها ومن خلالها نختبر الفرضيات الموضوعة محل الدراسة وذلك كمايلي:

- تعتمد إقتصاديات الدول على أسلوبين لتمويلها حيث تعتمد إقتصاديات الإستدانة أو المديونية على أسلوب التمويل المباشر بنوعيه سواء تمويلات بنكية أو غير تمويلات غير بنكية، أما إقتصاديات الأسواق المالية فتعتمد على التمويل المباشر.
- الموازنة العامة هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في كل الميادين، فهي تعتتبر إنعكاس لسياسة الدولة.
- يعبر العجز الموازني للدولة عن الحالة التي تكون فيها النفقات العامة للدولة أكبر من إيرادتها العامة، فهو يعتبر من المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها معظم الدول والذي ظهر منذ تخلي الدول عن القاعدة الكلاسيكية والتي تتمثل في توازن الموازنة العامة، وفي كثير من الحالات أصبحت الدول تعتمد على خلق العجز في موزانتها لتحقيق أهدافها، وبعد ذلك تقوم بمعالجة هذا العجز وهذا أسلوب خطير يطوي في طياته عواقب وخيمة وقد يتراكم وتفقد الدولة السيطرة عليه، وتلجأ هنا إلى عدة آليات لتمويله.
- تعتبر التمويلات البنكية آلية من آليات تمويل عجز الموازنة العامة حيث يعتبر من الإيرادات غير العادية للدولة والذي أثبت نجاعته في حل هذه المشكلة لكن تختلف هذه النجاعة وتتوقف على كيفية إستخدامه من جهة وعلى البيئة الإقتصادية من جهة أخرى.
- الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد إستدانة.
- تعتمد الجزائر في تمويل عجزها الموازني على التمويلات البنكية والتمويلات غير بنكية.
- تتمثل التمويلات البنكية الموجهة لمعالجة العجز الموازني الجزائري في القروض العامة التي تقدمها البنوك للخزينة العمومية الجزائرية مقابل شروط متفق عليها كأسعار الفائدة مثلا ويتم الإصدار النقدي مقابل هذه القروض. ولم تعتمد الجزائر على هذه الآلية في بداية سنوات الدراسة في حين اعتمدت عليها في السنوات الأخيرة الدراسة.

▪عانت ميزانيات البنوك الجزائرية من عجز على مستواها خلال مراحل متفاوتة من فترة الدراسة خاصة في بدايتها وهذا راجع للظروف التي كانت تعيشها الجزائر والتي أدت إلى عدم توفر الفوائض المالية التي توجه للإستثمار في البنوك.ويتم تغطية هذا العجز عن طريق الدولة متمثلة في بنك الجزائر والخزينة العمومية.

▪تعاني الجزائر من عجز في موزانتها العامة والذي يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى مشاكل إقتصادية أخرى كإرتفاع نسب التضخم والبطالة وإنخفاض نسب النمو الإقتصادي حيث أنه مؤشر يؤثر على المؤشرات الإقتصادية الأخرى

▪تعتمد الجزائر على العجز المقصود من أجل تغطية حاجات مشاريعها التنموية،وتقوم بتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ظبط الموارد والذي يلعب دورا كبيرا في تسوية وضعية الموزانة العامة وإستهلاك الدين العام، وقد استطاعت الجزائر من خلال هذه الفوائض المالية التسديد المسبق لديونها الخارجية.

▪إتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية وهذا راجع إلى إرتفاع وإنتعاش أسعار البترول حيث كان الإنفاق يتم بشكل كبير وواسع من أجل تمويل المشاريع التنموية وتحسين الأوضاع الإجتماعية للمواطنين.

▪تعتمد الجزائر في إيرادتها على الجباية البترولية هذه تؤثر على الإقتصاد الجزائري بشكل كلي سواءا في مايخص عجز الموازنة العامة أو القيام بالمشاريع التنموية أو السياسات الإنفاقية أو القيام بتسديد الديون الخارجية أو النمو الإقتصادي. وقد عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة إستقرار إقتصادي خلال مراحل مختلفة ومتفاوتة إلا أن الإيرادات العامة بقيت معتمدة على الجباية البترولية، رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية اأخرى إلا أنها لم تساهم بشكل كبير في خلق موارد الدولة.

▪حققت الجزائر عجزا في رصيدها الموازني خلال فترة الدراسة الممتدة مابين 2000-2019،وكان هذا العجز يغلب عليه طابع الإرتفاع والتزايد المستمر،غير أنه تناقص بشكل طفيف في السنوات الأخيرة الدراسة. ويرجع هذا العجز إلى إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خاصة مع ارتفاع أسعار النفط ولكنها تأثرت بالأزمات العالمية التي أدت إلى إنهيار أسعار البترول في السوق العالمية خاصة الأزمة المالية لسنة 2008 والتي ظهرت تأثيراتها خاصة الفترة الممتدة بين 2010إلى غاية 2012حيث بلغ العجز الموازني ذروته سنة 2012.إضافة إلى أزمة إنهيار أسعار البترول في السوق العالمية سنة 2014 وأدت إلى وقوع الجزائر في أزمة إقتصادية كبيرة مما رفع عجزها.لكن في السنوات الأخيرة للدراسة من سنة 2016 إلى غاية 2019 عرفت تناقص طفيف في العجز وهذا راجع إلى بداية رجوع أسعار البترول إلى المستويات المتوسطة وأيضا إتباع الجزائر لسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي أي تقليص النفقات العامة بإستعمال عدة أساليب كتقليص كتلة الأجور عن طريق تجميد التوظيف في قطاع الوظيف العمومي، تجميد

التقاعد المسبق، أيضا تسقيف ميزانيات التسيير للدولة أي وضع سقف محدد لا يجب أن تتجاوزه الإدارات العمومية عند صرفها لميزانياتها،أيضا تجميد أغلب العمليات في ميزانية التجهيز للدولة إلا المشاريع الضرورية والتي تكون في القطاعات الحساسة كالصحة والتعليم والسكن والعمران. ومن جهة أخرى حاولت البحث على مصادر أخرى للتمويل من غير الجباية البترولية فقامت بوضع سياسة جبائية لرفع حصيلة الإيرادات العادية إلا أن هذا لم يكفي والتجأت إلى الإيرادات غير عادية المتمثلة في التمويل البنكي والتمويل غير بنكي.

- ✓ **في سنة 2006:** وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2006 لاسيما المادة 26 منه والتي بمفادها تم إنشاء صندوق ظبط الموارد والذي يعتبر النقطة الفاصلة في كيفية تمويل الموازنة العامة للجزائر فهو يعتبر مخزون الدولة من فوائض العملة الصعبة والذي يعدل ويظبط الموازنة العامة للدولة.وقد اقرت هذه المادة إمكانية اللجوء إليه كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة، وقد مر تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر مرحلتين أساسيتين:

- ✓ **مرحلة ما قبل 2006:**

تم الإعتماد على مصادر التمويل التقليدية وهي التمويلات غير بنكية في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2005 من خلال طلب تسبيقات من البنك المركزي "إصدار نقدي"وطرح الإصدارات السندية من قبل الخزينة العمومية وطرحها في السوق المحلية عكس ماكان قبل سنة 2000 حيث كانت تعتتمد الجزائر على المديونية الخارجية بسبب أزمة العشرية السوداء التي كانت سائدة ذلك الوقت

- ✓ **مرحلة ما بعد 2006:**

تم الإعتماد بالدرجة الأولى على التمويلات غير بنكية بالظبط على صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني للدولة وهذا من خلال تدخلاته التي عرفت نمو كبير من 2006 إلى غابة 2015 خصوصا بعد إصدار تعديل على كيفية عمل هذا الصندوق حيث عند إنشائه كان مسموح بالسحب منه لكن وفق شرط أن لا يتجاوز السحب الحد الأدنى من الفوائض التي يجب أن تبقى كإحتياطي، لكن بعد هذا أصبحت الدولة تسحب منه حتى بعد تجاوز الحد الأدنى من إحتياطي الفوائض،فقد إمتص العجز العجز الموازني حوالي 1800 مليار دينار من موارد صندوق ظبط الموارد ذلك الوقت أي مايقارب 10% من الناتج المحلي الخام، وهذا يدل على الدور البارز الذي لعبه هذا الصندوق في الحفاظ على التوازن المالي للدولة خاصة بعد سنة 2014 حيث عرفت أسعار المحروقات إنخفاض حاد وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها التطور التكنولوجي الذي ساعد على خلق مصادر بديلة للمحروقات بالإضافة إلى التوجه نحو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أدى إلى تخفيض حجم الطلب العالمي والذي جاء تزامنا مع رفع العقوبات الإقتصادية على إيران إلى جانب الخلافات السياسية بين عدة دول تعتبر من الدول المنتجة للنفط وهم روسيا،

إيران، السعودية، وبالتواطىء بين منظمة أوبيك والولايات المتحدة الأمريكية لم يكن هناك تخفيض في إنتاج النفط بل كان مرتفع مما أدى إلى إنخفاض أسعاره في السوق العالمية بسبب زيادة العرض وقلة الطلب،وكنتيجة لإنخفاض أسعار النفط كان هناك إنخفاض في مداخيل الدولة الجزائرية من العملة الصعبة في تلك الفترة وهذا ما أثر سلبا على إيرادتها وعلى الموازنة العامة، وقد كانت الدولة تسحب من الفوائض الموجودة في صندوق ظبط الموارد وهذا ما أدى إلى إفراغه تقريبا، ومع الإنخفاض المستمر أسعار النفط وقعت الجزائر في أزمة حادة تتمثل في مشكلة تمويل خزينتها العمومية مما دفع بها للجوء إلى وسائل تمويل أخرى فأتجهت إلى التمويلات البنكية وهي قروض عامة تقدمها البنوك للدولة مقابل شروط متفق عليها كأسعار الفائدة وكانت الجزائر تجتنب اللجوء لهذا النوع من التمويل بسبب أسعار الفائدة وارتفاعها فهي ملزمة بإرجاع مبلغ القرض مع الفوائد وهذا يعني زيادة الأعباء علبها، إضافة إلى أن البيئة غير ملائمة فوضعية الجهاز المصرفي الجزائري لا تسمح له بتقديم قروض للدولة لكن هذه الوضعية حققت تحسن في السنوات الأخيرة. ولهذا فضلت الدولة اللجوء إلى صندوق ظبط الموارد وإلى القرض السندي سنة 2007 لأنهما وسيلتان لا تكلفتها أعباء، لكن مع تواصل العجز الموازني اضطرت إلى إستعمال كل انواع التمويلات البنكية وغير بنكية لمعالجته لكنها لم تستطع للاسف الشديد.

II-3-2- إختبار الفرضيات:

بعد عرضنا لنتائج الدراسة ومناقشتها وفق الإطار النظري الذي يتناسب معاها، سنقوم باختبار الفرضيات المتعلقة بهذه الدراسة.

- **التمويل البنكي للموازنة العامة الجزائرية في تزايد مستمر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019.**

تبعا للنتائج المتوصل إليها والتي تبين أن التمويل البنكي للموازنة العامة في الجزائر مر بمرحلتين أثناء فترة الدراسة حيث أنه من سنة 2000 إلى غاية 2014 كان في تذبذب ولم يحقق ارتفاع أو تزايد.أما من سنة 2015 إلى غاية 2019 فقد كان التمويل البنكي للموازنة العامة في الجزائر في تزايد مستمر ومنه بالنسبة للفرضية التي مفادها التمويل البنكي للموازنة العامة الجزائرية في تزايد مستمر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019 فنصل إلى نفيها في الفترة الممتدة ما بين 2000-2014،وإثباتها في الفترة مابين 2015-2019.

- **العجز الموازني في في تفاقم مستمر على مدار أغلب فترات الدراسة.**

بالرجوع إلى ماتوصلنا إليه من نتائج حول عجز الموازنة العامة للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019 فإنه يمكننا القول أن هذا العجز مرتفع وفي تزايد مستمر مع انه حقق نقصان طفيف

في السنوات الأخيرة للدراسة ومنه نصل إلى إثبات الفرضية التي مفادها –العجز الموازني في تزايد مستمر في الفترة الممتدة ما بين 2000–2019.

- **تساهم البنوك بشكل أكبر في تمويل الموازنة العامة الجزائرية مقارنة بالتمويلات الأخرى في الفترة الممتدة ما بين 2000–2019.**

بالعودة إلى النتائج التي توصلنا إليها والتي تظهر أن تمويل الموازنة العامة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000–2019 قد أعتمد على وسائل تمويل مختلفة سواءا التمويل البنكي أو التمويل غير بنكي لكن يظهر جليا أن الإعتماد كان بشكل أكبر على التمويلات غير بنكية ومنه نصل إلى نفي الفرضية التي مفادها ساهم البنوك بشكل أكبر في تمويل الموازنة العامة الجزائرية مقارنة بالتمويلات الأخرى في الفترة الممتدة ما بين 2000–2019.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا إلى عرض الجوانب النظرية المتعلقة بأدوات الدراسة والتي تتمثل في التمويل البنكي وعجز الموازنة العامة، وقمنا في الجانب التطبيقي بمعالجة إشكالية الدراسة ومناقشة النتائج وإختبار الفرضيات، بعد أن وضعنا إطار منهجي يبين لنا عينة وأدوات الدراسة التحليلية للتمويل البنكي لعجز الموازنة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019 وبعد قيامنا بالدراسة التحليلية وتحليل البيانات خلصنا إلى أن الجزائر تعاني من عجز مرتفع ومستمر على مستوى موازناتها وتستعمل لعلاجه وتغطيته آليتي التمويل البنكي والتمويل غير بنكي بصفتهما من أهم الآليات لتمويل العجز الموازني للدول.

خـــــاتمـــــة

تعتبر الموازنة العامة وثيقة تقديرية تتضمن مجموع إيرادات ونفقات الدولة خلال سنة، حيث تعكس خطة الدولة للسنة المالية المقبلة، ويتم إعتمادها من السلطة التشريعية وتنفيذها من السلطة التنفيذية، وقد يمكن أن يحدث خلل في هذه الموازنة سواءا بسبب سوء تقدير للقائمين عليها أو بسبب عوامل وظروف خارجية، هذا ما يؤدي إلى وقوعها عجز على مستواها ويعرف العجز على أنه الرصيد السالب للموازنة العامة والناتج عن زيادة النفقات العامة بالنسبة للإيرادات العامة، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى آليات مختلفة لتمويل هذا العجز ومن بين هذه الآليات التمويلات البنكية التي تكون على شكل قروض عامة موجهة للدولة والتي تتمثل في إستدانة الدولة أموالا من البنوك مع التعهد بردها بفوائدها فهي بذلك تعتبر من الإيرادات غير العادية للدولة.

وبإعتبار الجزائر من الدول ذات الإقتصاد الريعي فهي تعتمد على النفط كمصدر ومورد لتمويل موزانتها العامة ومنه فإن إستقرار موازنتها مرتبط بأسعاره في الأسواق العالمية فإذا تعرضت هذه الأخيرة إلى أي إختلال هذا يؤثر مباشرة على الموازنة العامة مما يؤدي إلى وقوع خلل على مستواها وظهور إشكالية العجز الموزاني، وفي هذه الحالة وكغيرها من الدول تعتمد على مختلف الوسائل لمعالجة هذا العجز،وهذا ما لاحظناه في دراستنا لعجز الموازنة العامة للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019.

وماتوصلنا إليه من خلال هذه الدراسة هو الإعتماد الفعلي على البنوك لتمويل العجز الموازني عن طريق التمويلات البنكية حيث أن التمويلات البنكية تساهم في تغطية هذا العجز وتمويله أثناء عدة مراحل في فترة الدراسة لكن نسبة هذه المساهمة صغيرة مقارنة بالنوع الآخر من التمويل و هو التمويل غير بنكي والمتمثل في تمويل صندوق ظبط الموارد خاصة والقرض السندي حيث كانت نسبة التمويلات البنكية 33% بينما التمويلات غير بنكية 67%. والمؤكد أن وضع الموازنة العامة الجزائرية وإشكالية عجزها يحتم الإعتماد على نوعي التمويل البنكي وغير بنكي.

وفي الأخير تنبثق من هذه الدراسة توصيات، وتفتح لنا آفاق جديدة للدراسة وذلك كما يلي:

توصيات الدراسة:

تطرح لنا هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها ما يلي:

✓ يتعين على الحكومة أن تتصدى لمشكلة العجز الموازني ومشكلة تمويله بوضع سياسة مالية على المدى الطويل ومركزة على الحفاظ على موازنة مستدامة غير نفطية عن طريق رفع كفاءة النظام الضريبي والعمل على زيادة الوعاء الضريبي وتنويعه وتوسيعه وتسهيل عملية تحصيل الضريبة والعمل على زيادة الطاقة الضريبية وترشيد الإنفاق العام والمقصود هنا كفاءة الإنفاق الحكومي عن طريق تحسين إدارة المشاريع الحكومية، وتنمية الإنفاق الإستثماري والعمل على الحد من النمو في الإنفاق العام عند ارتفاع أسعار النفط، وأيضا العمل على تخطيط وظبط الموازنة العامة عن طريق القيام

بإصلاحات في مجال تخطيط المالية العامة ووضع الميزانية وتنفيذها ورقباتها قصد تحقيق كفاءة الإنفاق العام.

- ✓ يجب على الدولة إتباع سياسة رشيدة في تسيير الموازنة ومواردها في فترات رواج أسعار النفط كالقيام بمشاريع تنموية منتجة محققة للقيمة المضافة مما يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.
- ✓ يتعين على الحكومة إتباع مبدأ الشفافية أثناء تنفيذ الموازنة العامة.
- ✓ كما يجب على الجزائر توسيع إقتصادها وتنويعه خارج إطار نطاق المحروقات حيث أنها تملك من الثروات الطبيعية والموارد البشرية ما يسمح لها بذلك.
- ✓ يتعين على الدولة تشجيع الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمنتجة .
- ✓ كما توجب على الدولة الإعتماد على طرق أخرى لتمويل إقتصادها كالإعتماد على التمويلات المعاصرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :التمويلات الإسلامية، ومنصات التمويل الجماعي.
- ✓ يجب على الحكومة توزيع الثروات بشكل عادل ما يسمح لها بإنعاش الدورة الإقتصادية.

آفــاق الدراسة:

تفتح لنا هذه الدراسة آفاق جديدة للباحث الجزائري لمعالجة موضوعات ذات أهمية والتي نقترح منها ما يلي:

- ✓ معالجة عجز الموازنة العامة للجزائر عن طريق التمويل بالتضخم والقروض العامة – دراسة مقارنة–
- ✓ أثر صندوق ضبط الموارد على الموازنة العامة للجزائر.
- ✓ دور الصكوك الإسلامية في المساهمة في معالجة العجز الموازني في الجزائر.
- ✓ دراسة تحليلية لقانون الميزانية الجزائري بين الواقع والآفاق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1. أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
2. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1995.
3. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة – دراسة مقارنة بين الإقتصاد الاسلامي والوظيفي، دار النقائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
4. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
5. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، بيروت، 1998
6. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
7. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، دت.
8. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، طبعة 1، عمان، 2003.
9. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
10. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
11. عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الإقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
12. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في إقتصاديات المالية العامة، عبادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، الرياض، 1988.
13. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الغسريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
14. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية – دراسة تحليلية تقييمية، ديوان مطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005.
15. كاظم السعيدي، "ميزانية الدولة، مطبعة الزهراء، بغداد، 1969.
16. مايح شبيب الشمري، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر النجف أشرف، 2015.

17. مجدي الشهاب، أصول الإقتصاد العام – المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2004.
18. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار علوم النشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
19. محمد ساحل، المالية العامة، الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
20. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، الأردن، 2012.
21. محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، 2010.
22. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2014.
23. محمد فتحي البدوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
24. محمود محمد الداغر، أسواق المالية: مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
25. هواري معراج هواري، سعيد عمر حاج ، التمويل التأجيري، المفاهيم والأسس – دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

ب- الأطروحات:

1. أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
2. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي – حالة الجزائر 1990 – 2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
3. فتيحة الجوزي، الاستفادة من الإتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازين بالجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

ج- المجلات:

1. أحسن دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الإقتصاد الوضعي، مجلة الأبحاث الإقتصادية إدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013.
2. حمزة رملي وآخرون، قراءة تحليلية لبدائل تمويل عجز الموازنة في الجزائر للفترة ما بين (2014-2018)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2019.
3. راضية دنان ، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الإقتصاد والاحصاء التطبيقي، مجلد9، العدد2، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012.
4. زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويلية في الجزائر (2000 – 2016)، مجلة أفاق علمية المجلد 11، العدد 2، جامعة سطيف، 2019.

5. صبرينة كردودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، مجلد 04، عدد 07، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ديسمبر 2018.
6. عبد المالك بلوافي، بوحفص حاكمي، تقلبات أسعار البترول وإنعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد5، العدد2، جامعة أدرار، 2017.
7. علي سايح جبور، عزوز علي عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.
8. علي قردود ، نسرين كنزيز ، آليات التمويل العجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي حالة الجزائر(2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد5، المركز الجامعي نور البشير، البيض، سبتمبر 2018.
9. نسرين كنزيز، مختار حميدة ، آليات عجز الموازنة العامة للدولة في ظل إنهيار أسعار النفط، مجلة الحقوق الإنسانية، العدد 35، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

د- الملتقيات :

1. عطاء الله بن طيرش، كاكي عبد الكريم، أثر التمويل الدولي على الإقتصاديات النامية، الملتقى الوطني الأول حول نظام المالي وإشكالية تمويل الإقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04-2019/02/05.

هـ-المحاضرات :

1. زهير زواش، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2018-2019.
2. صونيا عابد، محاضرات في المالية العامة، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013.
3. محمد خالد مهايني، محاضرات في المالية العامة المعهد الوطني للإدارة العامة، الجزائر، 2013.

و- القوانين:

1. القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 08 شوال عام 1404 هـ الموافق لـ07 يوليو سنة 1984.
2. القانون90-21 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية/ العدد 35، مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 غشت سنة 1990.

ي. المواقع الإلكترونية: موقع وزارة المالية الجزائرية.

الملاحق

الملحق رقم 1

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 - 2019

Millions DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Recettes budgétaires	1 124 024	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 387	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 080	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 389 469	6 586 500
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	975 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694	2 518 488
Ressources ordinaires	404 024	549 137	660 284	689 491	744 187	814 992	925 925	974 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 980	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	4 039 775	4 068 012
Recettes fiscales	348 502	398 238	482 836	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 091 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	2 711 762	2 836 414
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 172	113 899	67 582	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 890	188 514	195 702
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45	25
Recettes exeptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	123 656	139 443	160 611	133 928	107 860	184 114	210 527	354 987	208 477	164 675	182 456	227 432	649 569	1 020 050	1 139 454	1 095 879
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 057	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 554	4 468 940	5 853 569	7 058 175	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	7 732 070	7 725 477
Fonctionnement	856 193	963 635	1 097 716	1 322 761	1 251 055	1 245 112	1 437 870	1 679 991	2 217 775	2 301 023	2 658 078	3 879 206	4 782 634	4 131 596	4 496 927	4 617 028	4 585 564	4 677 182	4 813 693	4 879 125
Equipement	321 929	357 395	452 930	367 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 511	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 535	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	2 918 377	2 846 352
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 065	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 148	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	-1 342 601	-1 138 977
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 959	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 852	-27 723	60 670	58 543	94 801	26 386	48 763
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 022	-615 165	-1 160 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 139 944	-1 316 205	-1 090 214
Interventions du Trésor	-524	6 516	-10 888	-12 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 608	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 599	-517 171	-863 186
Solde global du Trésor (hors FRR)	**-54 381**	**55 226**	**-16 065**	**-10 256**	**-187 312**	**-472 185**	**-647 310**	**-1 281 954**	**-1 381 158**	**-1 113 701**	**-1 496 476**	**-2 468 847**	**-3 246 197**	**-2 205 945**	**-3 185 994**	**-3 172 340**	**-2 343 735**	**-1 590 283**	**-1 833 376**	**-1 953 400**
Financement	**54 381**	**-55 226**	**16 065**	**10 256**	**187 312**	**472 185**	**647 310**	**1 281 954**	**1 381 158**	**1 113 701**	**1 496 476**	**2 468 847**	**3 246 197**	**2 205 945**	**3 185 994**	**3 172 340**	**2 343 735**	**1 590 283**	**1 833 376**	**1 953 400**
Financement bancaire	-175 544	-136 962	58 128	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-546 373	93 460	30 146	-13 828	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630	872 871	1 301 086	1 547 061
Financement non bancaire	115 680	85 335	52 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	204 084	136 614	64 584	82 872	467 093	566 022
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 162	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 285 260	2 132 471	2 965 672	2 886 526	1 987 988	784 458	131 912	0
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755	-2 591	-2 931	-1 749
Emprunt National																	557 828	-147 328	-63 784	-157 934

Source: DGT

فهرس

الفهرس	الصفحة
بسملة	II
الشكر	III
الاهداء	IV
الملخص	V
الفهرس	VI
قائمة الأشكال	X
قائمة الجداول	XI
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	18
I-1- مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي	19
I-1-1- مفهوم التمويل	19
I-1-2-أشكال التمويل	20
I-1-3- ماهية التمويل البنكي	25
أ. مفهوم التمويل البنكي	26
ب. أهمية التمويل البنكي	26
ج. أنواع التمويل البنكي	26
I-2- الموازنة العامة للدولة وآلية تمويل عجزها	29
I-2-1- ماهية الموازنة العامة	29
أ. نشأة وتطور الموازنة العامة	29
ب. تعريف الموازنة العامة	29
ج. خصائص الموازنة العامة	30
د. مبادئ الموازنة العامة	30
هـ. أهمية الموازنة العامة	30

و. مراحل الموازنة العامة	31
I-2-2-عناصر الموازنة العامة	32
أ. النفقات العامة	32
ب. الإيرادات العـــامة	38
ج. الإيرادات من الرســوم	44
د. الغرامات والإتاوات	44
هـ. الإيرادات من القروض العامة	44
و. الإصدار النقدي	45
I-2-3- الموازنة العامة في الجزائر	48
أ. تعريف الموازنة العامة في الجزائر	48
ب. تبويب الموازنة العامة في الجزائر	48
أ. تعريف عجز الموازنة العامة	53
ب. أنواع عجز الموازنة العامة للدولة	53
ج. أسباب عجز الموازنة العامة	55
د. آلية تمويل عجز الموازنة العامة	58
I-3- الدراسات السابقة:	60
I-3-1-عرض دراسات السابقة:	60
I-3-2- محل الدراسة من الدراسات السابقة:	63
خلاصة الفصل:	65
الفصل الثاني : الدراسة التحليلية	
تمهيد:	66
II-1- الإطار المنهجي للدراسة:	67
II-1-1- عينة الدراسة:	67
II-1-2- نموذج الدراسة:	67

II-1-3- أدوات الدراسة:	68
II-1-4- المعالجات الاحصائية المعتمدة	68
II-2- تحليل بيانات الدراسة	68
II-2-1- تحليل بيانات الموازنة العامة	69
II-2-2- تحليل بيانات التمويل البنكي	72
II-2-3- تحليل بيانات التمويل البنكي لعجز الموازنة العامة	74
II-3-مناقشة النتائج وإختبار الفرضيات	78
II-3-1- مناقشة النتائج	78
II-3-2- إختبار الفرضيات	81
خلاصة الفصل	83
الخاتمة	85
قائمة المراجع	88
الملاحق	92